



الرئيس: السيد دي ألبا (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بيانات افتتاحية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هذا الصباح، تبدأ اللجنة الأولى، طبقاً لبرنامج عملها وجدولها الزمني، مناقشتها العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، سأدلي ببيان مختصر بصفتي رئيساً للجنة.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم جميعاً على تأييدكم، الذي مكنتني من قبول رئاسة هذه اللجنة الهامة. وهي لجنة كرست لها المكسيك - عن طريق بعض أبرز دبلوماسيها وأكثرهم تفانياً - جهداً كبيراً، ونتوقع منها أن تحقق نتائج هامة. وإن الحالة الدولية المعقدة جداً، حيث تطرح تحديات جديدة وأخطاراً جديدة، تجعلنا ندرك الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم بشأن عدد كبير من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي المتعلقة.

وأحث اللجنة الأولى على أن تحدد وسائل محددة وعملية لتحقيق الأهداف النبيلة التي كرسنا أنفسنا لها،

إذ لا يصح أن نقصر أنفسنا على مجرد تكرار الأقوال ذات القيمة العملية الضئيلة. إن إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الأسلحة النووية ووقف انتشارها ومنع حصول الإرهابيين عليها أو استعمالهم لها والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بعض المهام الملحة التي يتوجب على اللجنة القيام بها.

لقد انقضى ٥٨ عاماً منذ اعتماد الجمعية العامة أول قرار لها يدعو إلى إزالة الأسلحة النووية وسائر الأسلحة التي يمكن أن تستخدم للدمار الشامل. ومع ذلك، ما زلنا نجد أنفسنا اليوم في عالم يزخر بعشرات الألوف من هذه الأسلحة - بل في عالم ما زال البعض فيه يعتبر هذه الأسلحة خياراً ناجحاً. ومما يزيد الطين بلة أن مخاطر الانتشار زادت زيادة كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية. واقصد الانتشار الأفقي والانتشار الرأسي على السواء. ولا بد أن نعترف اعترافاً كاملاً بالعواقب الوخيمة جداً لاستخدام هذه الأسلحة على السلم والأمن الدوليين - سواء في الحرب بين الدول أو على أيدي مجموعة إرهابية. دعونا نقوي توافق آرائنا الشامل تقريباً على الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي ضوء هذه الحالة، يتوجب على اللجنة الأولى، مستغلة عضويتها العالمية الشاملة وولايتها العريضة، أن تؤكد من جديد على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم بشأن المسائل المضمونة، وقبل كل شيء أن تطرح مبادرات معينة من شأنها النهوض بالمصالح الأمنية لجميع الدول.

دعونا نبدأ بمواءمة أساليب عملنا وهيئة بيئة تساعد على الحوار والتعاون دون أن ننسى أن علة وجود النظام المتعدد الأطراف هي بناء وحماية بيئة عالمية سياسية تضع المعايير وتولي الأهمية القصوى للمصالح المشتركة القائمة على فكرة أن العمل الجماعي لا غنى عنه لضمان السلم والأمن الدوليين، وخصوصاً في هذا العالم المعولم.

وأنا، من جانبي، مقتنع بأننا إذا انخرطنا في التنفيذ التدريجي لإصلاحات معينة، وإذا نجحنا في تهيئة بيئة بناءة على نحو أكبر، عندئذ سننجح في معالجة جميع المسائل المعقدة المعروضة علينا، وستتمكن من إحراز تقدم. هذه هي مسؤولية تاريخية بالنظر إلى الخطر الكبير الكامن في البيئة الدولية الحالية.

وقبل أن نواصل عملنا هذا الصباح، أود أن أعبر عن ارتياحي الكبير إذ أنني أتمتع بدعم امرأة من الكاريبي هي أمينة اللجنة. إن السيدة شيريل ستوتي ليست أول امرأة تجلس في هذا المنصب فحسب، بل هي أيضاً خبيرة معروفة ولها مكاتنها الرفيعة في مجال نزع السلاح. ومساعدتها ستكون بالغة الأهمية لعملنا.

والآن يشرفني أن أعطي الكلمة للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، للإدلاء ببيان افتتاحي.

السيد آبي (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح)
(تكلم بالإسبانية): أرحب بهذه الفرصة التي أتيتحت لي لكي أخطب أعضاء اللجنة، والكثيرون منهم أصدقاء وزملاء

دعونا نعترف أيضاً، على حد قول الأمين العام كوفي عنان بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، بأنه

”[و] بتقوية معاهدات نزع السلاح وتنفيذها، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بالتحقق، سيمكننا أن ندافع بحق عن أنفسنا ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال استخدامها“
(A/59/PV.3، ص ٤)

ودعا إلى احترام وتعزيز سيادة القانون، وتلك الدعوة ذات أهمية خاصة بالنسبة لعمل اللجنة الأولى.

إن الاعتراف بالالتزامات المتعهد بها في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة - وقبل كل شيء الوفاء بها - لا غنى عنه لتنفيذ المبادرات التي من شأنها تمكيننا من الوفاء بالمهام الصعبة الجديدة. وشرعية أنشطة اللجنة وحدودها يرتبطان ارتباطاً مباشراً بقدرتنا على تعزيز الشفافية وضمان تنفيذ الاتفاقات وتعزيز المساءلة وتشجيع التفاهم والدعم الجماهيري. وعلاوة على ذلك يتعين علينا أن نتذكر دائماً أن المبادئ والمعايير المكرسة في الميثاق ومعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف ينبغي أن تطبق تطبيقاً شاملاً دون ازدواجية في المعايير ودون انتقائية.

إن التحديات التي سنواجهها ستختبر قدرة شبكة المؤسسات التي تتألف منها جميعاً الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي، من قبيل المفارقات، تمر بأزمة منذ فترة طويلة. فما فتئت هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح عاجزة عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المضمونة. وهذا العام لم تستطع حتى الاتفاق على جدول أعمال. ومؤتمر نزع السلاح اختتم مؤخراً دورته لعام ٢٠٠٤ دون الاتفاق بشأن برنامج عمله، وهي حالة تكررت العام تلو الآخر على مدى السبع سنوات الماضية.

ويشهد على أهمية عمل اللجنة الأولى الحضور الكبير هنا اليوم من جانب الوفود الوطنية والاهتمام الدائم من جانب مجموعات المجتمع المدني. وما كان من الممكن أن يلمس الأعضاء كل هذا الاهتمام لو كان عملهم قد سقط في إجراءات طقوسية فارغة، وهو خطر يتوجب على اللجنة دوماً أن تحرص على تجنبه. وأنا واثق بأن اللجنة، بقيادة الرئيس، ستنجح مرة أخرى في تجنب ذلك الخطر.

وربما يكون أكبر تحدٍ يواجهه هذه الدورة للجنة هو ما إذا كانت ستستطيع التوفيق بين هدفين متنافسين في كثير من الأحيان. فمن ناحية، يتوجب على اللجنة أن تكون واقعية - سواء في اختيارها للأهداف أو اختيارها لوسائل تحقيق هذه الأهداف. كذلك يتوجب على اللجنة أن تتكيف مع الواقع العالمي المتغير. ومن الناحية الأخرى، ينبغي أن تدرك أن أعمالها تستند إلى التزامات عميقة بمبادئ أساسية لا تخضع لإعادة التفاوض في كل عام، بما في ذلك، بصفة أساسية تماماً، مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أنه من الممكن للجنة فعلاً أن تجري مداولاتها وتعتمد قراراتها على نحو يحقق التوفيق فيما بين هذين المطلبين الملحين. وهذا أمر ليس ممكناً فقط بل هو ضروري أيضاً - لأن استكشاف وتنفيذ التدابير العملية هما الجسر الذي ينبغي أن نعبره لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وكما هو معتاد ومناسب في الوقت ذاته، سنتنظر اللجنة مرة أخرى في عدة مشاريع قرارات تتناول الأسلحة النووية، وهي أكثر جميع أسلحة الدمار الشامل فتكاً. ولا ينبغي أن يشعر الأعضاء بالراحة إزاء عدم استعمال هذه الأسلحة منذ عام ١٩٤٥، إذ أن استعمالها ولو مرة واحدة كفيل بتقويض حياة الألفوف، وهدم بنيان السلم والأمن الدولي بأسره. كذلك لا ينبغي للجنة أن تركز إلى الراحة وتحسب أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد مددت إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، ستكفي وحدها

لسنوات عديدة، في الوقت الذي تبدأ اللجنة عملها بشأن جدول أعمالها الصعب. وأود أن أهنئ الرئيس باختياره لقيادة عمل اللجنة. كما أهنئ سائر أعضاء المكتب وأتعهد لهم بالدعم الكامل من إدارة شؤون نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى مساعدتهم في جهودهم لضمان أن تكون هذه الدورة مثمرة.

منذ سنوات عديدة وصف الأمين العام الأسبق داغ همرشولد قرارات الجمعية العامة بخصوص نزع السلاح بأنها نباتات "معمّرة قوية التحمل" في منظومة الأمم المتحدة. فهي معمّرة لأنها تعاود الظهور في كل سنة، وهي قوية التحمل بسبب قدرتها الثابتة على الحياة في ظل بيئات صعبة جداً. وهذه القرارات، وإن كانت غير ملزمة، تساهم في عملية أوسع تتمثل في وضع معايير ترشد سلوك الدول الأعضاء. وهي، في بعض الأحيان، تحدد أهدافاً هامة ينبغي السعي إلى تحقيقها. وفي بعض الحالات تطرح مبادرات لإعلام الرأي العام ببعض أبعاد السلم والأمن الدوليين، مثل الإبلاغ بالإحصائيات المتعلقة بالأسلحة التقليدية والإنفاق العسكري.

(تكلم بالانكليزية)

ومن الواضح أن هذه اللجنة ليست الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقديم حلول لجميع التحديات الأمنية في العالم. بيد أنها مسؤولة مسؤولية رسمية عن القيام، على أفضل نحو ممكن، بتوضيح الأهداف التي يسعى الأعضاء معاً إلى تحقيقها، والإصرار على تدابير عملية ملموسة لتحقيقها، وتقييم التقدم المحرز بين الحين والآخر، وتحديد الحاجة إلى معايير جديدة إذا كانت هذه المعايير غير موجودة حالياً وضمان أن تكون إجراءات اللجنة كافية للقيام بتلك المهام.

اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي أفريقيا، وفي آسيا والمحيط الهادئ. وسوف أتشاور مع وفود عديدة في الأسابيع القادمة حول التحديات المالية الصعبة التي تواجه هذه المراكز - وبصفة خاصة الحالة الصعبة جداً التي يواجهها المركز الإقليمي في لومي، توغو - وآمل أن تتاح الفرصة لمديري المراكز الثلاثة للتكلم أمام اللجنة أثناء المناقشة المواضيعية.

وإذا كان العمل الذي ينتظر اللجنة سيكون في بعض الأحيان صعباً، فإنني آمل أن تكون روح التعاون المتبادل هي ملهمها الرئيسي. السادة أعضاء اللجنة، أرجو أن تقبلوا أطيب تمنياتي بدورة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام السيد آبي على بيانه الهام، وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى أعضاء مكتب اللجنة - وعلى استعماله اللغة الإسبانية وأستشف من ذلك أنه سيدعم عمل الرئيس من خلال الاتصال المباشر. وأعلم أن بوسعي أن أعول على دعمه المستمر.

البنود ٥٧ إلى ٧٢ من جدول الأعمال

المناقشة العامة لجميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أبدأ المناقشة العامة، أود أن أذكر الوفود بالمادة ١١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أن

”لا يتولى التعبير عن التهاني لأعضاء مكتب أي لجنة رئيسية إلا رئيسها في الدورة السابقة أو - في حالة غيابه - أحد أعضاء وفده، وذلك بعد الانتهاء من انتخاب جميع أعضاء مكتب اللجنة المعنية“.

لحل جميع المشاكل المتصلة بتحقيق أهدافها في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وآمل أن تكون مداوات اللجنة معيرة عن الحقيقة الأساسية ألا وهي ضرورة السعي إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح معا في آن واحد بحيث يعزز أحدهما الآخر. وكلما اتسع الاتفاق بشأن هذه المسألة الأساسية، زادت فرصة التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن مبادرات الأسلحة النووية ذات الصلة المعروضة على اللجنة.

والأسلحة البيولوجية والكيميائية أيضاً، على الرغم من أنها محرمة قانوناً بمقتضى معاهدات متعددة الأطراف، ستظل موضوعاً هاماً في جدول الأعمال، ويرجع ذلك، في جملة أمور، إلى أن آثارها واسعة النطاق وعشوائية، خصوصاً على المدنيين العزل. والمهمة المطلوبة حقاً هنا هي تحقيق عالمية هذه المعاهدات تدريجياً وضمان الامتثال لها.

والأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإن كانت لا تبدو مرعبة بنفس الدرجة التي تبدو بها أسلحة الدمار الشامل - لا تزال تقتل في كل عام الألوف المؤلفة من الناس من العسكريين والمدنيين على السواء. إن بيع هذه الأسلحة أو استعمالها بطريقة غير مشروعة ما فتئ يجهض إنفاذ الحظر الذي فرضه مجلس الأمن. وهي قد أطالت الصراعات المدنية وزادتها ضراوة وكانت لها آثار رهيبية، ثانوية ومن الدرجة الثالثة، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتجارة والبيئة. ويسعدني أن اللجنة بدأت تتناول هذه المسائل، وأنطلع إلى المداوات القادمة.

إن إدارة شؤون نزع السلاح ما فتئت تساعد العديد من الدول الأعضاء، في عملها داخل اللجنة وخارجها. كذلك نسعى إلى مساعدة الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي عن طريق عمل مراكزنا الإقليمية الثلاثة: في أمريكا

الأطراف الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقالت المكسيك إن أكثر السبل فاعلية ودواماً لمواجهة خطر هذه الأسلحة هو المضي إلى إزالتها الكاملة عن طريق اتفاقات لنزع السلاح يجري التفاوض عليها على نحو متعدد الأطراف.

ومع ذلك، تميل الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب إلى التركيز على عدم الانتشار على حساب أهداف نزع السلاح، وبصفة خاصة التزامات الدول النووية في ميدان نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، نلاحظ زيادة في عدد المبادرات والصكوك التوضيحية غير الملزمة قانوناً والمتفاوض عليها من جانب عدد محدود من الدول، والتي تعرض بعد ذلك على باقي المجتمع الدولي للانضمام إليها - ولكن دون أية فرصة لإثرائها. وهنا، ترى المكسيك أن إقامة نظام حقيقي وغير تمييزي لعدم الانتشار يتطلب صيغاً أكثر شمولاً تسفر عن نتائج أفضل وذلك بضمان عالمية الاقتراحات.

وترى المكسيك أن نجاح استراتيجية مكافحة الإرهاب، من حيث صلتها بجهة أسلحة الدمار الشامل الخطيرة، يعتمد على الوفاء بأهداف نزع السلاح. وبهذا السبيل وحده يمكن أن تكون الأهداف في كل من المجالين متممة حقاً للأهداف في المجال الآخر.

وثمة نقطة اتصال هامة وترتبط ارتباطاً متزايداً بهذين المجالين تكمن في تعزيز ثقافة السلام وعدم العنف عن طرق التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وذلك من شأنه أن يجعل مواطني اليوم وأجيال المستقبل على وعى بتكاليف التسليح في العالم والمخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية. وفي غضون ذلك، تعاني آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف من الشلل - على الأقل في أربع جهات.

وقد حدث ذلك بالفعل، وأود أن أشكر السفير يارمو ساريفا ممثل فنلندا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سائر أعضاء المكتب.

أود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لتوجيه الشكر الخالص، نيابة عن اللجنة، إلى السفير ساريفا على جهوده وتفانيه في رئاسة اللجنة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، التي أسفرت عن نتائج مشجعة جداً.

وأود أيضاً أن أذكر الأعضاء بأنني اقترحت، خلال الجلسة التنظيمية في الأسبوع الماضي، أن تقصر الوفود بياناتها على خمس دقائق، عندما تتكلم بصفقتها الوطنية، وعلى عشر دقائق، عندما تتكلم نيابة عن مجموعة من الدول.

وإذا ما التزمنا بهاتين القاعدتين - وأولاهما ملزمة والثانية طوعية - سنوفر وقتاً يمكن أن نستخدمه لاحقاً بتكريسه للمناقشات التفاعلية والجلسات المواضيعية.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن

الصلة بين نزع السلاح والاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب والشلل الذي تعاني منه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف أهم بعدين في السياق الدولي الراهن، لما لهما من أثر هام ومباشر على مداولاتنا في هذه الدورة للجنة الأولى. ومن الواضح أن الحرب على الإرهاب، على مدى السنوات الثلاث الماضية ارتبطت على نحو لم يسبق له مثيل بمجدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وبصفة خاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل، وبشكل أكثر تحديداً في المجال النووي. واتساقاً مع ما قاله من فوره وكيل الأمين العام، آبي، لا ينبغي أن تدفعنا هذه الدينامية إلى اتخاذ خيار زائف بين أهدافنا في كل مجال من هذه المجالات.

وأثناء الجلسة العلنية لمجلس الأمن قبل اعتماد قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر S/PV.4950) قيل إن الوقت قد حان لكي يعمل المجتمع الدولي بتضافر وفعالية وعزم لمنع

متعدد الأطراف أفضل سبيل لتفادي ظهور مذاهب تؤيد القرارات الانفرادية وما يسمى بالأعمال الوقائية. ولهذا السبب، تدعو المكسيك جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها والاشتراك في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في شهر أيار/مايو القادم بروح بناءة، وبذلك تعيد التأكيد على أن إزالة الأسلحة النووية هي أفضل ضمان ضد مخاطر الانتشار.

وبتأييد من الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو - التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة ذات كثافة سكانية عالية - وكإسهام في مؤتمر عام ٢٠٠٥، يسرني أن أعلن أن المكسيك تعرض استضافة مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، لتشجيع تحسين التنسيق فيما بينها وضمن الاحترام الدقيق للأنظمة القانونية التي أنشأتها هذه المناطق وتأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم.

تطالب مجتمعاتنا على نحو متزايد بتهيئة بيئة دولية أكثر أمناً، وهذا يتطلب عملاً فورياً في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. إن المشاكل واضحة، وكذلك ينبغي أن يكون الالتزام بجلها. ولا بد أن نعترف بأن نزع السلاح أجمع ترياق للانتشار. وبنفس الوضوح سنتناقش الأفكار المتعلقة بضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

وقبل أن أختتم هذا البيان، وهو أول بيان يدي به وفد المكسيك، أود أن أحثكم سيدي، على تهيئة مناخ يساعد بشكل أكبر على الحوار والتعاون في المجالات الحساسة لترع السلاح والأمن الدولي. وجهودنا خلال هذه الدورة ينبغي أن توجه إلى تنشيط دور الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين.

أولاً، ما زال مؤتمر نزع السلاح، بعد سبع سنوات من الركود، عاجزاً عن البدء في عمله المضموني. وقد روجت المكسيك، أثناء رئاستها مؤتمر نزع السلاح، لفكرة عقد جلسات عامة غير رسمية سعياً إلى إيجاد نقاط اتفاق، بيد أننا لم نتمكن من التغلب على عدم الاتفاق هذا. وبالمثل، ما زالت هيئة نزع السلاح عاجزة عن اعتماد برنامج عملها لعام ٢٠٠٤.

ثانياً، عجزت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن تقديم توصيات مضمونية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وحتى وقتنا هذا لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز النفاذ، وما زالت الأسلحة تنتج وتدخل التحسينات عليها، على الرغم من النداءات العديدة إلى وقف أي استحداث للأسلحة النووية.

ثالثاً، إلغاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومتابعة برامج وطنية دفاعية مضادة للقذائف في مسرح العمليات، وكذلك البحث علناً عن تكنولوجيا جديدة وأسلحة جديدة يمكن وزعها واستعمالها في الفضاء الخارجي، كل هذا يجعل تنفيذ الاتفاقات في هذا المجال بعيد المنال ويقضى على احتمالات إجراء تخفيضات إضافية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية.

رابعاً، ما زالت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة تفتقر إلى آلية تحقق تضمن تنفيذها الكامل، الأمر الذي يعد في السياق الحالي إغفالاً خطيراً جداً.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه يلزم إعادة التأكيد على الدور الهام الذي يؤديه نزع السلاح في نظام الأمن الجماعي. وهنا، يصبح تنفيذ الالتزامات المتخذة على نحو

ذلك قمنا في شهر آذار/مارس الماضي، بمشاركة من أكاديمية السلام الدولية، برعاية مؤتمر بعنوان "أسلحة الدمار الشامل والأمم المتحدة: أخطار متنوعة واستجابات جماعية".

غير أن تلك التدابير والأنشطة العملية، ولكن المخصصة بصفة أساسية، لا نعتبرها بأي حال من الأحوال بديلاً عن وضع صكوك متعددة الأطراف قوية وفعالة لترع السلاح. وترى نيوزيلندا أن أكثر إجراءات عدم الانتشار فاعلية، والتي يمكننا أن نقوم بها بشكل جماعي، تتمثل في ضمان تحسين الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبها، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز النفاذ، والتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أنه لكي تكون أي معاهدة متعددة الأطراف لترع السلاح فعالة، ينبغي أن يتمثل أساسها في آلية تحقق قوية وشاملة.

هذا العام تبدأ نيوزيلندا السنة الأولى من ولايتها، ومدتها سنتان، في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن مصداقية نظام التحقق أساسية لفاعلية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونيوزيلندا ستولي الاهتمام لمسائل مثل منهجية اختيار مواقع التفريغ واحتمالات التفريغ المتزايد لمنشآت الإنتاج الكيميائية واستخدام آلية التفريغ الفجائي.

إن وكالة الطاقة الذرية منظمة أساسية في سياق التحقق وبناء الثقة، وهي تعمل مع الدول الأعضاء لحماية وتأمين المواد النووية للأغراض السلمية فقط. وقد كانت السنستان اللتان عملت فيهما نيوزيلندا بوصفها عضواً في مجلس محافظي الوكالة سنتين صعبتين للوكالة. ومن بين المسائل الصعبة التي تناولها المجلس مؤخراً، تشعر نيوزيلندا بالقلق إزاء البرنامج النووي الإيراني والمسائل المتصلة بالتحقق

السيدة ماكدونالد (نيوزيلندا) (تكلمت

بالانكليزية): يسرنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال اللجنة الأولى. إنكم تجلبون خبرة فنية وتجربة كبيرتين لهذا المنصب، ونحن واثقون بأنكم سوف تقودون هذه اللجنة إلى نتيجة مثمرة.

في هذا الوقت الذي يجد الأمين العام نفسه أنه من الضروري أن يعبر عن شواغله بشأن سيادة القانون، وفي الوقت الذي نواجه فيه احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نتفق على العمل صوب إبرام اتفاقات معززة متعددة الأطراف وملزمة قانوناً تتضمن أحكاماً للتحقق تتسم بالقوة اللازمة لتوفير الثقة التي تسمح لنا في نهاية المطاف بإزالة أسلحة الدمار الشامل. ونزع السلاح - الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه - يظل هدف نيوزيلندا. وفي هذا الصدد تعزز نيوزيلندا بالعمل من أجل نزع السلاح النووي مع سائر الأعضاء في ائتلاف برنامج العمل الجديد.

وفي الوقت الحالي، يجري تركيز الكثير من الطاقة الدولية على شتى مبادرات عدم الانتشار. وهذه المبادرات تسهم بكل تأكيد في كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد أظهرت نيوزيلندا خلال العام الماضي دعمها بالإسهام بمليون دولار نيوزيلندي للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الثماني، وهي برنامج عملي يتناول المشاكل التي تشكل خطراً حقيقياً على الأمن العالمي؛ وبتأييد بيان مبادئ الحظر الواردة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار؛ وبالمشاركة في مبادرات تهدف إلى تشديد ضوابط الاستيراد على الأصناف التي يمكن أن تسهم في أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عن طريق تأييد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). بيد أنه من المهم ألا تعيق هذه الضوابط تدفق المعلومات أو التكنولوجيا للبلدان التي يمكن أن تدلل على امتثالها الكامل للمعاهدة. وعلاوة على

الأوروبي موقفه بشأن كل مسألة بتفصيل أكبر خلال المناقشات المواضيعية.

ومنذ شهر أيار/مايو هذا العام، تم توسيع الاتحاد الأوروبي وأصبح يضم ٢٥ دولة عضوا. واتساع الاتحاد الأوروبي يسهم في تحقيق رفاه واستقرار وأمن جميع الأوروبيين - فالآن يتشاطر زهاء ٤٥٠ مليون نسمة منافع السوق الداخلي والتقارب المتزايد في وجهات النظر بشأن العدالة والشؤون الداخلية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وفي العام الماضي اعتمدت استراتيجية أمنية أوروبية واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار اللجنة الأولى، يرى الاتحاد الأوروبي أن توسع الاتحاد حدث هام، لأننا نرى أن تعزيز التعاون عبر الحدود وفيما يتعلق بجميع المشاكل أفضل إجابة على التحديات التي يواجهها العالم.

لم تسلم من الصراع المسلح أي منطقة من مناطق العالم على مدى السنوات العشر الماضية. ومعظم هذه الصراعات وقعت داخل الدول وليس فيما بينها. وبلغ عدد الموتى في الحروب أربعة ملايين نسمة، و ٩٠ في المائة من هذا العدد من المدنيين. وبلغ عدد النازحين من ديارهم أكثر من ١٨ مليون نسمة. وفي بقاع عديدة من العالم، تسبب الفقر والمرض في معاناة لا توصف، وفي شواغل أمنية ملحة. والآن، يعيش أكثر من نصف سكان العالم على أقل من ٢ يورو يوميا. وأصبح مرض الإيدز حاليا أحد أكثر الأوبئة فتكا في تاريخ البشرية وهو يسهم في تدمير المجتمعات. ومن الممكن أن تنتشر الأمراض الجديدة بسرعة وتتحول إلى أخطار عالمية. وفي حالات عديدة يعزى الفشل الاقتصادي إلى المشاكل السياسية والصراع العنيف.

إن العالم المعاصر عالم مترابط تفتتح فيه الحدود على نحو متزايد. وتدفعات التجارة والاستثمار وتطور التكنولوجيا

التي لا تزال معلقة. وفي هذا السياق يشكل البرنامج النووي لكوريا الشمالية أيضا مصدرا للقلق. هذان المثالان يوضحان الأهمية الأساسية لعمل الوكالة في الإسهام في الأداء الفعال لنظام عدم الانتشار. ونيوزيلندا تهنيئ المدير العام للوكالة وموظفيه بالأسلوب المهني الذي يؤدون به عملهم.

أخيراً، تود نيوزيلندا أن تسجل شكرها وتقديرها للمنظمات غير الحكومية على عملها الدؤوب، الذي تقوم به في كثير من الأحيان دون مقابل، في الحفاظ على تدفق المعلومات ومواصلة المداولات بشأن هذه المسائل، وممارسة الضغط على الحكومات من أجل اتخاذ تدابير عملية صوب نزع السلاح. ولقد خصصت نيوزيلندا مساهمة مالية سنوية لمساعدة المنظمات غير الحكومية على تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124) التي كانت قد عرضت على اللجنة في عام ٢٠٠٢. ومن الحيوي أن يهتم المجتمع المدني المستنير بما نفعه في هذه القاعات المغلقة للجنة. فرغم كل شيء نحن نتكلم عن كيفية تحديد وإزالة أسلحة يمكن أن تدمر العالم.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لدخول الاتحاد بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا، وبلدا رابطة التجارة الأوروبية الحرة، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا، والنرويج، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود.

وبروح إصلاح وتنشيط اللجنة الأولى، سيركز الاتحاد الأوروبي في هذا البيان على البعد الأمني الأوسع وعلى مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح. وسيشرح الاتحاد

الرقابية الحالية. إن حيازة دول من خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأسلحة نووية وعدم امتثال دول أطراف في المعاهدة لأحكام المعاهدة يقوضان جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يمكن للتقدم في مجال العلوم البيولوجية أن يزيد من فاعلية الأسلحة البيولوجية في المستقبل. والهجمات باستخدام مواد كيميائية ومواد مشعة تشكل أيضا احتمالا خطيرا. وانتشار تكنولوجيا القذائف يضيف عنصرا خطيرا آخر من عناصر عدم الاستقرار.

والخطر الكبير الثاني هو الإرهاب. إذ أن الحركات الإرهابية تحظى، على نحو متزايد، بتمويل جيد وترتبط بشبكات إلكترونية وهي على استعداد لاستخدام أية وسيلة لتحقيق غاياتها، ابتداء من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، إلى أسلحة الدمار الشامل. وأحدث موجة من الإرهاب عالمية النطاق. ونحن نشعر بالانزعاج الشديد إزاء تصور حصول مجموعات إرهابية على أسلحة دمار شامل. ففي تلك الحالة، سيكون بمقدور مجموعة صغيرة أن تلحق أضرارا على نطاق واسع جدا لم يكن ممكنا في السابق إلا للدول والجيش وحدها.

والصراعات الإقليمية هي الخطر الثالث. وقد جلبت الصراعات الإقليمية على مدى العقود الماضية بلوى الألغام البرية المدمرة، وأدت إلى انتشار هائل في الأسلحة الصغيرة وزادت من فرص الجريمة المنظمة. كما أن الصراعات الإقليمية تزيد خطر التطرف والإرهاب ويمكن أن تؤدي إلى انهيار الدول. وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي يمكن أن يغذي الطلب على أسلحة الدمار الشامل.

وانهيار الدول هو الخطر الرابع. إذ أن الصراع المدني والحكم الرديء، متمثلا في الفساد وإساءة استخدام السلطة وضعف المؤسسات وعدم المساءلة، يؤديان إلى تآكل الدول

وانتشار الديمقراطية جلبت الحرية والرخاء للكثيرين. لكن نتج عن هذا جانب سلبي هام. فقد وسعت هذه التطورات النطاق الذي يمكن فيه للجماعات المعادية من غير الدول أن تضطلع بدور مهدد في الشؤون الدولية. وفي هذا العالم المعولم، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على بنية أساسية مترابطة في مجالات النقل والطاقة والإعلام والصحة وغيرها من المجالات، تزداد الإمكانيات اللوجستية لهذه المجموعات لإلحاق الأضرار. والعالم المعاصر يجبرنا جميعا على التفكير عالميا عبر الحدود وعبر المسائل. لذلك لدى التفكير في السياسات التي يمكن أن نضعها في مجالات الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي أن نتوخى نهجا عريضا أيضا. لذلك أود أن أتناول الأخطار التي نستشعرها على الصعيد العالمي والأهداف الاستراتيجية التي يمكننا أن نتشاطرنا جميعا لمجابهة هذه الأخطار، وماذا يعنيه كل هذا فيما يتصل بقرارات وضع السياسة العامة.

ما هي الأخطار الأساسية التي تواجه بيئتنا الأمنية أيا كان موقع بلداننا؟ إن الاتحاد الأوروبي قد وضع يده على خمسة أخطار تميل إلى التداخل بعضها مع بعض أكثر من أي وقت مضى.

أولا، إن انتشار أسلحة الدمار الشامل أكبر خطر على الأمن العالمي والأنظمة التعاقدية الدولية. وترتيبات الرقابة على الصادرات ترمي إلى درء انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها، وربما ساعدت على مجابهة هذا الانتشار. بيد أننا دخلنا الآن مرحلة جديدة خطيرة تثير احتمال حدوث سباق للتسلح في أسلحة الدمار الشامل، واحتمال حصول أطراف فاعلة من غير الدول عليها. والانتشار تدفعه مجموعة صغيرة من البلدان والأفراد، لكنه يشكل خطرا حقيقيا بسبب انتشار التكنولوجيا والمعلومات، ولأن البلدان المتورطة في الانتشار قد تساعد بعضها بعضا. ومما يثير الانزعاج أن هذه الأحداث تقع خارج الأنظمة

مواجهة الأخطار، وتعزيز الأمن الإقليمي، وبناء نظام دولي يقوم على التعددية الفعالة. واسمحوا لي أن أشرح بإيجاز هذه الأهداف الثلاثة لأنها، في رأيي، لا تقتصر على أوروبا. وإذا كانت أخطار العالم المعاصر عالمية أساسا، ينبغي إذن أن تكون استجاباتنا، إلى حد كبير، عالمية كذلك. ولهذا السبب يمكن أن يشاطرننا أهدافنا الاستراتيجية أي بلد يتفق معنا في تحليلنا للمخاطر والتحديات.

أولا، ينبغي لنا جميعا أن نعيد التفكير، بصورة جوهرية في طريقة مواجهة الأخطار. إن الأخطار الجديدة دينامية. وخطر الانتشار يتزايد بمرور الوقت. والشبكات الإرهابية إذا ما تركت وشأنها ستصبح أكثر خطورة. واهتبار الدول والجريمة المنظمة سينتشران إذا جرى تجاهلهما.

كيف نصبح مستعدين؟ كما سبق أن قلنا، في هذا العالم المعولم ليس أي من الأخطار الحالية خطرا عسكريا بحتا، كذلك لا يمكن التصدي لأي منها بوسائل عسكرية بحتة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاد راسخا بأن كل استجابة تتطلب مجموعة متنوعة من الأدوات. وهناك مجموعة واسعة من الأدوات المتاحة. ولا يمكن البدء في منع الصراع ودرء الخطر في مرحلة مبكرة بما يكفي. وتظل المعاهدات المتعددة الأطراف التي تتضمن آليات تحقق فعالة تظل ضرورية. ومن بين الأدوات الهامة الأخرى: الضوابط الوطنية والمنسقة دوليا للصادرات؛ والبرامج التعاونية لتقليل الأخطار بهدف دعم نزع السلاح، والرعاية على المواد الحساسة والمرافق والخبرة الفنية وتحقيق أمنها؛ وعوامل التأثير السياسية والاقتصادية، بما في ذلك سياسات تطوير التجارة؛ وحظر أنشطة الشراء غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار؛ وكما لا بد من أخير، التدابير القسرية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

من الداخل. وفي بعض الحالات أدى هذا إلى سقوط مؤسسات الدولة. وسقوط الدولة يمكن أن تصاحبه أخطار بديهية مثل الجريمة المنظمة وتدفق الأسلحة الصغيرة بلا ضابط أو رابط والإرهاب. وهذه كلها تشكل بيئة تغذي التطرف والإرهاب. واهتبار الدول ظاهرة مزعجة تضعف النظام العالمي وتزيد من انعدام الاستقرار على الصعيد الإقليمي.

والجريمة المنظمة هي الخطر الخامس، وهي ذات بعد خارجي هام يتمثل في الاتجار العابر للقارات بالمخدرات والنساء والمهاجرين غير الشرعيين والأسلحة. بل ومن الممكن أن تقيم روابط مع الإرهاب. وهذه الأنشطة الإجرامية كثيرا ما ترتبط بضعف الدول أو اهتبارها. وفي الحالات البالغة السوء يمكن للجريمة المنظمة يستحق أن تسيطر على الدولة. وثمة بعد آخر للجريمة المنظمة يستحق المزيد من الاهتمام وهو تزايد أنشطة القرصنة البحرية.

وإذا ما أخذنا كل هذه العوامل المختلفة معا - وفرة أسلحة الدمار الشامل والإرهاب المرتكب إلى أقصى درجات العنف، والصراعات الإقليمية، وضعف نظام الدولة والجريمة المنظمة - نجد أن أي واحد منا معرض لخطر كبير جدا في واقع الأمر. ومرة أخرى لا يسعنا إلا أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أنه ينبغي في وقتنا هذا، أكثر من أي وقت مضى، ألا ننظر إلى مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفها مسألة مستقلة بذاتها. إن هذه المسألة ترتبط ارتباطا كاملا بمسائل الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهذا درس هام لعملائنا في اللجنة الأولى.

دعوني أنتقل الآن إلى الأهداف الاستراتيجية التي قد نتشاطرها. إننا نعيش في عالم ينطوي على آفاق أفضل، بيد أنه ينطوي أيضا على أخطار أكبر مما عرفناه. والاتحاد الأوروبي قد صاغ لنفسه ثلاثة أهداف استراتيجية هي

الإقليمية والعمليات الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في أي مكان في العالم.

والهدف الاستراتيجي الثالث هو إيجاد نظام دولي يستند إلى سيادة القانون والتعددية الفعالة. وفي عالم تحدى به أخطار عالمية، ولديه أسواق عالمية ووسائط إعلام عالمية، نجد أن أمننا ورحاؤنا يعتمدان بشكل متزايد على وجود نظام تعددي فعال. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك إيجاد مجتمع دولي أقوى ومؤسسات دولية ناجحة في أداء دورها، ونظام دولي فعال يستند إلى القواعد. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالنظام التعاهدي المتعدد الأطراف الذي يوفر الأساس القانوني القائم على قواعد متعارف عليها فيما يتصل بجميع جهود عدم الانتشار. وسياسة الاتحاد الأوروبي تقوم على تنفيذ معايير نزع السلاح وعدم الانتشار الحالية وتحقيق عالميتها. وتحقيقا لهذه الغاية سنعمل بنشاط من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار واتفاقيات الضمانات والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وسياسة الاتحاد الأوروبي تتوخى العمل من أجل فرض عمليات حظر على الأسلحة البيولوجية والكيميائية تعلن عالميا بوصفها قواعد ملزمة للقانون الدولي.

وإذا كانت تلك هي الأخطار التي نواجهها جميعا والأهداف الاستراتيجية التي نتشاورها ما هي إذن السياسات النشطة اللازمة لمواجهة هذه الأخطار الدينامية وتحقيق أهدافنا المشتركة؟ يرى الاتحاد الأوروبي أنه لن يكون من السهل في الأجل القصير إيجاد حلول سياسية لجميع مشاكل ومخاوف وطموحات البلدان الواقعة في مناطق بالغة الخطورة من حيث

وفي الوقت ذاته سيواصل الاتحاد الأوروبي معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك عن طريق بذل جهوده وتعزيزها في مجالات الصراعات السياسية والمساعدة الإنمائية والحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي حين نجد أن كل هذه الصكوك والسياسات ضرورية، فإن أيًا منها ليس كافيا بحد ذاته، ولا بد أن نعززها كلها ونستخدم منها في كل حالة ما يثبت أنه الأكثر فاعلية في تلك الحالة بعينها. وينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بدور رئيسي، ولهذا السبب يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتخذ في نيسان/أبريل الماضي، الذي يعالج الشواغل الجديدة بصدد خطر حصول أطراف فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ويركز الاتحاد الأوروبي تركيزا خاصا على الأمن الإقليمي، ونرى من الضروري إيجاد حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية.

وفيما يتعلق بموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من الضروري جدا اتباع نهج إقليمي. وفي إطار اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ثبت أن تضافر الجهود الإقليمية مفيد جدا. وينطبق نفس الشيء في سياق أسلحة الدمار الشامل. إن أفضل حل لمشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أن تشعر الدول بأنها لم تعد بحاجة إليها. وتعزيز الأمن الإقليمي أداة هامة لتحقيق هذا. والاتحاد الأوروبي يقع بالقرب من مناطق مضطربة مثل القوقاز والبلقان، وسيولي اهتماما كبيرا لمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الأمن في أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في تلك المنطقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها ليبيا مؤخرا في هذا المجال. لكن الاتحاد الأوروبي أيضا شريك نشط في السلام في مناطق أكثر بعدا. وسيشجع الترتيبات الأمنية

الخطوات والمعايير التي أنشأها النظام التعاهدي المتعدد الأطراف، بما في ذلك عن طريق تجريم الانتهاكات المرتكبة في دائرة ولاية أو سيطرة الدولة.

والاتحاد الأوروبي يُعز كثيرًا عمل آلية نزع السلاح. وفي بلورة تفكيرنا فيما يتعلق باللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح والهيئات الأخرى ذات الصلة، من المهم أن نراها تعزز بعضها بعضًا، ولكل منها قيمتها المضافة، والمبدأ التوجيهي هنا هو أن وجود هذه الهيئات لا ينبغي أن يكون هدفًا في ذاته بل وسيلة لتحقيق تفاهم أفضل وتعاون أفضل، وفي النهاية نتائج أفضل في معالجة تحديات عصرنا.

وإذا كان المطلوب هو إعادة الهيكلة، لا ينبغي أن نتفادها، وآلية نزع السلاح ينبغي أن تمهد السبيل لاتخاذ قرارات تجعل العالم مكانًا أكثر أمنًا لجميع مواطنينا، ولاتخاذ هذه القرارات نحتاج إلى الشجاعة والقيادة في جميع عواصم العالم، ونحتاج إلى التزام قوي بالتعاون مع الآخرين.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو وهي الأرجنتين، وإكوادور، وأورغواي، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي البرازيل.

نود الإعراب عن ارتياحنا إذ نرى عضواً في مجموعتنا ينتخب رئيساً للجنة الأولى في هذه الدورة. أرحو أن تقبلوا، سيدي، تهانينا القلبية وأفضل تمنياتنا، وكذلك تأكيدنا على أنه بإمكانكم أن تعولوا على تعاوننا.

منذ إنشاء الآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسيين - مجموعة ريو - قبل ١٧ سنة، ما فتئنا نحاول اتخاذ تدابير

الانتشار. لذلك تقوم سياستنا على منع وردع ووقف برامج الانتشار المثيرة للقلق، وإزالتها حيثما أمكن، مع معالجة أسبابها الأصلية.

وفي عملنا لحل المشاكل الدولية، يتعين علينا استخدام مجموعات أدوات مرنة تشمل جميع الأدوات اللازمة. وينبغي أن ندعم الأمم المتحدة بالكامل في استجابتها للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك عن طريق ضمان التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والأهم هو أنه ينبغي لنا جميعاً أن ندرك أنه لا يوجد سوى القليل من المشاكل التي نستطيع أن نحلها وحدنا. إن الأخطار التي وصفتها أخطار مشتركة، والتعاون الدولي ضروري. ويتعين علينا أن نعمل على تحقيق أهدافنا عن طريق التعاون المتعدد الأطراف في المنظمات الدولية وعن طريق الشراكات الثنائية.

لكن حتى يظل النظام التعاهدي المتعدد الأطراف متمتعاً بالمصداقية ينبغي أن يكون أكثر فعالية. وينبغي الحرص على توخي تنفيذ وتحقيق عالمية معايير نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة حالياً. إن عدم الانتشار ونزع السلاح يعزز أحدهما الآخر، وسيواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع إحراز التقدم في الجهود المنهجية والتدرجية صوب تحقيق نزع السلاح.

والاتحاد الأوروبي يؤيد بكل حماس الأهداف الواردة في معاهدة عدم الانتشار وهو ملتزم بالتنفيذ الفعال للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ وملتزم بتنفيذ المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها. والاتحاد الأوروبي يشدد بقوة على سياسة تعزيز الامتثال للنظام التعاهدي المتعدد الأطراف. وهذه السياسة ينبغي أن تستهدف تحسين القدرة على الكشف عن الانتهاكات الهامة وتعزيز إنفاذ

التنفيذ. وتأمل مجموعة ريو أن نحقق في المستقبل القريب عالمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة النووية وتدميرها واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. وعلى نفس المنوال، من الضروري إنشاء آلية تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومجموعة ريو مقتنعة بأن تعددية الأطراف الفعالة هي السبيل الوحيد لصون السلم والأمن الدوليين وأن الجهود المشتركة لجميع الدول للموافقة بشكل جماعي على الصكوك والآليات ستمكننا من كفالة تحقيق الأمن المشترك.

وفيما يتصل بمؤتمر نزع السلاح، وهو محفل المجتمع الدولي المتعدد الأطراف التفاوضي الوحيد لترع السلاح، تأمل مجموعة ريو أن ينهض بدوره مرة أخرى ويستجيب للتحديات حتى يواجه جميع المسائل الهامة المعروضة عليه. ونود أيضا الإعراب عن تأييدنا لهيئة الأمم المتحدة لترع السلاح. ونظرا لطبيعتها التداولية، تشكل الهيئة الإطار المناسب لاستطلاع إمكانيات إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن فيما يتصل بالمسائل الجوهرية في جدول الأعمال حتى يتسنى للهيئة إجراء مناقشة مثمرة في دورتها القادمة.

ومجموعة ريو تحيي عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، وترحب بأنه سيعيد بحث هذا الموضوع في السياق الدولي الجديد. وتجدد المجموعة التزامها ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، وباتفاقية البلدان الأمريكية والأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نمتدح العمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي

محددة للحفاظ على السلام ودعم الديمقراطية والدفاع عن تنمية منطقتنا التي تعتبر من أكثر مناطق العالم سلاما، ومعاهدة تلاتيلولكو، وهي الآن سارية المفعول، قدوة لباقي مناطق العالم عندما أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وإن الموقف الثابت لمجموعة ريو في الدفاع عن السلم والأمن الدوليين يمكننا من تشجيع المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير حاسمة لتهيئة حالة أفضل لترع السلاح وعدم الانتشار.

في عام ٢٠٠٥ سيواجه المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية موقفا معقدا. فإلى جانب المسائل الإقليمية الصعبة التي سيناقشها المؤتمر، ثمة تدابير اتخذت مؤخرا خارج إطار الأمم المتحدة في مجال عدم الانتشار وهي لا تساعد بأي حال من الأحوال على إجراء مناقشة بناءة.

وللأسف، أظهرت نتيجة عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي أن مواقف المجموعات المشاركة في معاهدة عدم الانتشار بعيدة كل البعد عن تحقيق توافق الآراء. وفي ظل هذا السيناريو السلبي يلزم زيادة مسؤولية الدول عن إيجاد مجالات التفاوض اللازمة للائتمثال للمعاهدة. وترى مجموعة ريو أن الحفاظ على سلامة المعاهدة أمر ضروري لمصادقية جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي احترام جميع التعهدات وليس التعهد بعدم الانتشار فحسب، بل أيضا التعهدات بترع السلاح والتحقق والحق غير القابل للتصرف في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ومجموعة ريو تكرر الإعراب عن موقفها المؤيد للحظر الشامل للتجارب النووية وتشدد على ضرورة الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية. ونؤكد أنه من الضروري الإبقاء على الوقف الطوعي للتجارب النووية وسائر التفجيرات الأخرى حتى موعد دخول المعاهدة حيز

تشجع التعايش السلمي في المنطقة وتنمية العلاقات في بيئة من السلم والحرية.

أود في الختام أن أعبر عن رأي مجموعة ريو بشأن مسألة تنشيط اللجنة الأولى. إننا نرى أنه من أجل تحسين أساليب عمل اللجنة ينبغي، في المقام الأول، أن تسود الثقة المتبادلة وروح التعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء حتى تصبح اللجنة محفلاً يمكن فيه مناقشة المسائل ذات الأهمية الكبيرة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. والهدف الرئيسي من عملية تنشيط اللجنة الأولى ينبغي أن يكون استعادة دورها السياسي وفقاً للولايات الواردة في المادتين ١١ و ١٣ من الميثاق.

السيد ترافيك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن الغرض من اللجنة الأولى أن تكون مكاناً أساسياً متعدد الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية. لكن من الواضح أن اللجنة لم تحقق إمكانيتها. والجهود الرامية إلى جعلها أكثر فعالية وأهمية من الناحية السياسية جاءت متأخرة جداً. ومن الواضح أنه بات من الضروري تحسين قدرة اللجنة على مواجهة الأخطار التي يفرضها الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي للأخطار الأمنية الأخرى.

ولهذا السبب نظمت النرويج، كما يعلم الأعضاء، حلقتي عمل رسميتين بشأن إصلاح اللجنة الأولى. بمشاركة بلدان من جميع المناطق. وقد عقدت حلقة العمل الثانية بالأمس. ومن المشجع أن نلاحظ وجود تقارب متزايد مع مرور الوقت. والآن، بينما أتكلم، يجري توزيع ورقة تتضمن تلخيصاً لآرائنا في مداوات الأمس.

وبطبيعة الحال، تحتاج إلى التنشيط أيضاً الأجزاء الأخرى من الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. إذ ما زال مؤتمر نزع السلاح بصفة رئيسية في حالة موات في السنوات الأخيرة. ونحن ما زلنا مقتنعين بأنه يمكن لمؤتمر نزع

لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والتقدم الذي أحرزه في ذلك الشأن.

في كل عام يتسبب استعمال الألغام المضادة للأفراد في فقدان الألوف من الأرواح البشرية والمصابون الذين يفلتون من الموت يعيشون بعاهات محزنة. وهذه الألغام، إلى حين إبطال مفعولها، تشكل خطراً على السكان المدنيين وتحول دون الاستغلال الزراعي لأراض خصبة وتعوق التنمية الإقليمية وتحد من فرص العمل - ناهيك عن تكاليف الرعاية الصحية وإعادة التأهيل الناجمة عن رعاية ضحايا الألغام. وهذا يصرف الموارد اللازمة لتنمية شعوبنا عن هدفها. ويحدونا الأمل أن يصبح بمقدور الأجيال المقبلة أن تحرر أنفسها من المعاناة التي تسببها بلوى الألغام المضادة للأفراد. ونحن ندعو جميع الدول غير الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا - إلى الامتثال لأحكامها والانضمام إليها.

وهنئى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمنجزاته صوب الهدف المتمثل في تحقيق السلم والأمن في المنطقة. وقد دعم المركز برنامج أنشطته بتنظيم حلقات عمل واجتماعات بشأن تدمير الأسلحة والذخائر ونشر المعلومات. وكل ذلك بالتعاون الوثيق مع دول المنطقة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وترحب بلدان مجموعة ريو بإعلان سان فرانسيسكو دي كويتو بشأن إنشاء وتطوير منطقة السلام في الأنديز، الذي اعتمده رؤساء جماعة دول الأنديز في كويتو، إكوادو، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، في إطار الاجتماع الخامس عشر لمجلس رؤساء الأنديز جماعة دول الأنديز. وإنشاء تلك المنطقة دليل آخر على أن الدول الأعضاء في مجموعة ريو

التحقق من الامتثال لها لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا بد لنا أن نعالج مسألة المخزونات الحالية منها.

ومعاهدة موسكو بشأن التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ينبغي النظر إليها بداهة بوصفها جزءا من تنفيذ التزامات نزع السلاح المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار قبل أربعة أعوام. بيد أننا نحتاج إلى تخفيضات إضافية لا رجعة فيها في الترسانات النووية، بما في ذلك تخفيضات في الأسلحة النووية التكتيكية.

والمعاهدات العالمية يمكن، بل ينبغي، تكميلها بمبادرات وشراكات لعدم الانتشار أقل طابعا رسميا. وينبغي بالطبع ألا يوجد أي تناقض بين الاثنين، إذ ينبغي أن نكفل التنسيق الجيد بينهما. ومن الواضح أن الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل التابعة لمجموعة الثماني تشكل إسهاما في جعل العالم أكثر أمنا. والنرويج أول بلد ينضم إلى هذه الشراكة من خارج بلدان مجموعة الثمانية، وهي ما زالت ملتزمة بالشراكة وبالتعاون ذي النفع المتبادل في مجال الأمان النووي مع جارتنا روسيا. والحد من الخطر جزء أساسي من الجهود الأوسع لدرء الإرهاب النووي، وهو أحد التحديات الحاسمة التي تواجه الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين.

والنرويج، بوصفها إحدى دول الشحن البحري الرئيسية، عازمة على الحيلولة دون استخدام السفن النرويجية في الأغراض المتصلة بالإرهاب. ولهذا السبب نولي أهمية للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار بوصفها وسيلة عملية للالتزام بتعهدات عدم الانتشار العالمية. وبالطبع ينبغي الامتثال للنظم الحالية للرقابة على الصادرات وتدعيمها.

لقد اعتمد مؤتمر اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في العام الماضي، اعتمد البروتوكول المتعلق

السلاح أن يلعب دورا هاما، ونعتقد كذلك أن الوقت قد حان لفك العقدة التي تشل حركته.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يؤكد من جديد على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل خطر يهدد السلم والأمن الدوليين. والدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ هذا القرار. وينبغي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لتحقيق هذه الغاية. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إحدى الدعائم الرئيسية في البنيان المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بيد أن هذه المعاهدة تتعرض لمتاعب كبيرة كما نعلم جميعا. إذ أن عدم امتثال كوريا الشمالية يعد مسألة خطيرة. كذلك هناك مسائل لم تحل بعد فيما يتصل ببرنامج إيران النووي. ويتعين على إيران أن تنفذ بالكامل القرار الذي اتخذته مؤخرا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تخفف بذلك من حدة القلق الذي له ما يبرره إزاء نواياها النووية. وافتقار معاهدة عدم الانتشار العالمية تحد آخر أيضا. ونحن ندعو إلى بذل جهود جديدة من جانب جميع الدول لتحقيق الانضمام العالمي للمعاهدة.

إنه من واجبنا جميعا ضمان أن يحقق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥ نتيجة إيجابية متوازنة. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتجاوز الخلافات فيما بين الدول الأطراف بروح توفيقية متبادلة. والنرويج على استعداد للإسهام بفعالية في تحقيق تلك الغاية. إن معاهدة عدم الانتشار تمثل اتفاقا عظيما يجمع بين عدم الانتشار ونزع السلاح. لذلك فإن تفادي حدوث مآزق بين الاثنين هام جدا ولا يمكن بدونه أن ينجح المؤتمر الاستعراضي. وفي الوقت ذاته يتعين علينا أن نعمل جاهدين حتى لا يصبح تحقيق أحدهما مرهونا بتحقيق الآخر. ولا بد من إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ومن المؤسف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ حتى وقتنا هذا. وما زلنا نحتاج أيضا إلى معاهدة يمكن

بمخلفات الحربية المتفجرة. والخطوة المنطقية التالية هي وضع صك يتضمن تدابير وقائية لزيادة الحد من المخاطر الإنسانية التي يسببها استخدام ذخائر معينة. وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل استجابة متعددة الأطراف في مواجهة خطر أمني يهدد البشرية. ومن الضروري لبرنامج العمل أن ينفذ بالكامل وأن تواجه بجدية مشكلة السمسة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. والنرويج، بالاشتراك مع هولندا، تشجع المبادرات الإقليمية الرامية إلى حل هذه المشكلة.

وفقا لطلبكم، سيدي الرئيس، حاولت أن أجعل بياني قصيرا. لكن قبل أن أحتتم كلمتي اسمحو لي أن أعبر عن سرورنا لنجاح اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد. وتنطلع إلى مؤتمرها الاستعراضي الأول ونتعهد ببذل كل ما في وسعنا لضمان نجاحه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

أرجو أن تقبلوا، سيدي، تهاني وفدي بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم ولسائر أعضاء المكتب دعم وتعاون وفدي الكاملين.

تشاطر جنوب أفريقيا بقية الدول الشواغل المتعلقة بالتهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل ليس لفرادى البلدان فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي في مجموعه. بيد أن الجهود الحالية لمحاربة هذه الشواغل لا تزال تخدم مصالح ضيقة تشل المحافل المتعددة الأطراف المنشأة خصيصا لمحاربة هذه الشواغل. ولذلك ظل يصعب علينا تطبيق الحقيقة المتمثلة في أن المبادرات الرامية إلى حماية السلم والأمن تعتمد على المشاركة الجماعية للمجتمع الدولي. وترى جنوب أفريقيا أن التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل لا يمكن مواجهته بفاعلية إلا عن طريق الصكوك المنشأة في

بمخلفات الحربية المتفجرة. والخطوة المنطقية التالية هي وضع صك يتضمن تدابير وقائية لزيادة الحد من المخاطر الإنسانية التي يسببها استخدام ذخائر معينة. وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل استجابة متعددة الأطراف في مواجهة خطر أمني يهدد البشرية. ومن الضروري لبرنامج العمل أن ينفذ بالكامل وأن تواجه بجدية مشكلة السمسة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. والنرويج، بالاشتراك مع هولندا، تشجع المبادرات الإقليمية الرامية إلى حل هذه المشكلة.

ومن دواعي شعورنا بخيبة الأمل أن أنشطة مؤتمر نزع السلاح لم تقربنا من الاتفاق على برنامج عمل المؤتمر. والمأزق الذي يجد نفسه فيه منذ فترة طويلة وموقف العجز الذي يولده هذا المأزق يشككان في مكانة مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. وإذا واصل المؤتمر إبداء عجزه عن بدء مفاوضات نزع السلاح المطلوبة، قد يكون من الضروري النظر فيما إذا كان من الأفضل وقف أنشطة المؤتمر إلى حين اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارا أو قرارات تفوض ببدء المفاوضات. وهذا النهج من شأنه تهيئة حالة يمكن فيها تفادي النزاع الذي يبدو بلا نهاية وتفادي المأزق الذي يواجه المؤتمر بشأن برنامج عمله.

إن قائمة الاخفاقات في الفترة قيد النظر لا تنتهي بمؤتمر نزع السلاح. إذ أن الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الأساسية في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يدعو أيضا للقلق. وترى جنوب أفريقيا أنه من أحل تفادي خيبة أمل كبيرة أخرى في عام ٢٠٠٥، يتوجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إبداء بعض المرونة والحس المرهف إزاء شواغل وآراء الآخرين. ولذلك فإن جنوب أفريقيا أحد المقدمين الأصليين لمشروع قرار ائتلاف برنامج العمل الجديد بشأن نزع السلاح النووي الذي سيعرض على اللجنة الأولى للنظر فيه.

وحتى وقتنا هذا لم تدخل حيز النفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسبب عدم تصديق دول يلزم

”... احترام حق كل بلد في إبداء اختياراته واتخاذ قراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دون المساس بسياساته أو اتفاقاته أو ترتيباته التعاونية الدولية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أو سياساته المتعلقة بدورة الوقود“.

(NPT/CONF.2000/28) (الجزآن الأول والثاني)،
المادة الرابعة والفقرتان السادسة والسابعة من
الديباجة، الفقرة ٢)

وترى جنوب أفريقيا أننا سنجد، نتيجة للتجربة التي مررنا بها مؤخراً، أن الصكوك الموجودة حالياً لا تفي بالغرض وأن نظام عدم الانتشار يحتاج إلى دعم. وهذا أمر ينبغي معالجته بشكل مشترك في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف المعترف بها والقادرة تقنياً. وتدعم جنوب أفريقيا بالكامل الجهود الدولية الرامية إلى الاستفادة القصوى من تطبيقات التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وبصفة خاصة في سياق الإسراع بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، بيد أن استدامة التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية تظل تعتمد على ضمان سلامة وأمن هذه البرامج. والوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق أنشطتها للتعاون التقني، قادرة على تقديم إسهام كبير في جهودنا الرامية إلى الإسراع بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، ومن ثم الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الاستراتيجية لبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويلاحظ وفدى مع التقدير أنشطة الأمم المتحدة الجديدة بالإشادة - في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، ما فتئت جنوب أفريقيا تولي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

تصديقها عليها. وما فتئت جنوب أفريقيا ترى أن المعاهدة تدبير هام من أجل تحقيق هدفنا المشتركين ألا وهما نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولهذا السبب شارك وزير خارجية جنوب أفريقيا في اجتماع مؤيدي معاهدة الحظر الشامل الذي عقد في نيويورك في الشهر الماضي ووقع على البيان الوزاري المشترك بشأن المعاهدة الذي صدر في ختام الاجتماع.

وتشعر جنوب أفريقيا بقلق مماثل إزاء حالة هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح، وترى أنه ينبغي ألا تعاني الهيئة من شلل مماثل لذلك الذي يعانيه مؤتمر نزع السلاح. وتحث جنوب أفريقيا على السماح لهيئة نزع السلاح بالعمل وفقاً لولايتها. ونشدد على أن أي اقتراح يتصل بعمل آلية الأمم المتحدة لترزع السلاح ينبغي أن يأخذ في الاعتبار العمل الجاري بشأن تنشيط الأمم المتحدة.

وكان من المخيب للآمال أيضاً أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها لم يتمكن من الاتفاق على تقرير يحظى بتوافق الآراء. وعلى الرغم من ذلك الإخفاق، ما زالت جنوب أفريقيا ترى أنه ينبغي معالجة مسألة القذائف على نحو مشترك عن طريق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تمتدح رئيس الفريق، السيد سانتياغو إرازابال موروا ممثل البرازيل، على مجهوداته التي لا تعرف الكلل من أجل التوصل إلى توافق آراء حول مشروع التقرير.

إن جنوب أفريقيا تعترف اعترافاً كاملاً بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام الذرة للأغراض السلمية وحدها، وفقاً للحقوق والالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠

الاجتماعي والاقتصادي، وتشجيع التعاون بين الدول الإفريقية وزيادة تعبئة المجتمع الدولي دعماً لجهود القارة.

وترحب جنوب أفريقيا أيضاً بقرار تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الصادر عن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي يقضي باعتماد صك ملزم قانوناً بشأن المخلفات الحربية المتفجرة، على الرغم من أن جنوب أفريقيا كانت تفضل ألا يقتصر هذا الصك على التعامل مع التدابير العلاجية فيما بعد الصراع. ونود أن نؤكد تفهم جنوب أفريقيا أن أحد العناصر الأساسية في التزامات الدول الأطراف المتصلة بالتعاون والمساعدة تقديم المساعدة لرعاية ضحايا المخلفات الحربية المتفجرة وإعادة تأهيلهم وإدماجهم اجتماعياً واقتصادياً. وإذ نفترب من دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الوشيكة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بهذه المسألة، التي يعقدها الاجتماع القادم للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، نعتقد أن المجال الوحيد الذي ظللنا نحز تقدمه بشأنه هو مسألة الامتثال. وتود جنوب أفريقيا أن تشكر الوفود التي أعربت عن تأييدها لاقتراحنا بشأن هذه المسألة.

وكما هو الحال فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، يظل احتمال استعمال الأسلحة البيولوجية مصدر قلق لوفدي. لذلك كان من دواعي شرف جنوب أفريقيا أن تراسست آخر اجتماع للخبراء، وهو الاجتماع الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام ليناقدش ويعزز، في جملة أمور، التفاهم المشترك والعمل الفعال لتحسين القدرات الدولية على الاستجابة لحالات الاستخدام المزعوم لأسلحة بيولوجية أو سمية أو الحالات المشبوهة لتفشي الأمراض والتحقيق فيها وتخفيف آثارها. ويرى وفدي أنه قد تحقق

في هذا العام، كما حدث في الماضي، ستقدم جنوب أفريقيا واليابان، مع كولومبيا كمنسق، مشروع قرار يتناول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أن يشارك جميع الأعضاء في توافق الآراء بشأن هذا الموضوع الوثيق الصلة والبالغ الأهمية.

وترى جنوب أفريقيا أن تقديم تعهدات إقليمية قوية بشأن مسألة الألغام المضادة للأفراد يدعم الجهود الوطنية في مجال العمل من أجل إزالة الألغام. لذلك يسرنا أن الموقف الإفريقي المشترك بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، المعتمد الشهر الماضي هنا في نيويورك في الاجتماع الوزاري للاتحاد الإفريقي، يبعث رسالة قوية بشأن أولويات التنفيذ فيما يتصل بأفريقيا في هذا المجال. وترى جنوب أفريقيا أن الموقف الإفريقي المشترك نجح أولاً في تقييم منجزاتنا في أفريقيا، وثانياً، في إدراك التحديات التي ستواجهنا في السنوات الخمس القادمة. ومن المهم جداً لمواجهة هذه التحديات أن نكشف جهودنا لتعبئة الموارد وتطهير المناطق الملوغمة ومساعدة ضحايا هذه الأسلحة الفتاكة. ومازلنا نرى أن هذه هي المجالات الأساسية الحقيقية التي ينبغي أن يركز عليها المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المقرر عقده في كينيا في الشهر القادم.

إن الموقف الإفريقي المشترك يقدر وجود ٤٨ دولة إفريقية أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. وهذا يؤكد على درجة إسهام أفريقيا في تحقيق عالمية الاتفاقية، كما يؤكد على أن معاهدة عدم الانتشار أصبحت معيار القارة الإفريقية في استئصال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذا الموقف، في جملة أمور، يوضح أيضاً التزام الدول الإفريقية بالوفاء بالحدود الزمنية لتدمير مخزونها وإزالة الألغام، وضرورة تعزيز المساعدة المقدمة إلى ضحايا الألغام وتحقيق اندماجهم

مضى بأن نزع السلاح النووي ضرورة حتمية لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

والأحداث الجارية تدعم معتقدنا الأساسي بأن الضمان الحقيقي الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في القضاء الكامل على هذه الأسلحة وعدم إنتاجها مرة أخرى أبداً. ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تدعم إحداها الأخرى على نحو متبادل.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي اتفاق ملزم قانوناً لا يصح أن يكون الامتثال له حسب رغبة الزبون، تعتمد على إقامة توازن دقيق بين دعائمها الثلاث وهي: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وجوهر المعاهدة هو امتناع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية عن استحداث أسلحة نووية مقابل قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بتخفيض ترساناتها النووية أو إزالتها. والحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حق مكفول للجميع. وحتى تصمد المعاهدة أمام اختبار الزمن ينبغي تنفيذها بحذافيرها.

في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ زيد ذلك الاتفاق المحوري تفصيلاً. وفي عام ٢٠٠٠ تعهدت الدول النووية تعهداً كاملاً بإزالة ترساناتها النووية، واعتمدت جميع الأطراف بتوافق الآراء خطة عملية للسعي إلى نزع السلاح النووي. وائتلاف الخطة الجديدة كان في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة. بيد أننا الآن نشعر بالقلق المتزايد إزاء الوضع الراهن. ومن الضروري التأكيد على التعهدات التي اتخذت في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. والتنصل من بعض هذه التعهدات يعرض التعهدات الأخرى للخطر.

الكثير في مجال إبراز وتنظيم المعلومات القيمة المكتسبة من العروض والبيانات التي قدمها عدد كبير من المشاركين.

ختاماً، إن اللجنة الأولى من مسؤوليتها أن تعالج بصورة جماعية الشواغل المتصلة بالخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وفي الوفاء بهذه المسؤولية، يلزمنا أيضاً بصورة جماعية الاتفاق على إجراءات تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتعززهما. وهذه المسؤولية ينبغي تكون مرشداً لنا في جهودنا لتنشيط وترشيد عمل اللجنة الأولى. وينبغي الاضطلاع بهذه الجهود بأسلوب متكامل وشامل يتسق وولاية اللجنة. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بمبادرة رئيس الجمعية العامة لتنظيم عمل الجمعية، وبالجهود التي بذلها السفير ساريفيا ممثل فنلندا لتعزيز عمل اللجنة. كما ينوه وفدي بالاقتراح الذي قدمته في هذا الصدد في دورة العام الماضي.

السيد لينتون (السويد) (تكلم بالانكليزية): أتكلم

نيابة عن أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، البلدان السبعة التي تعمل معا في ائتلاف برنامج العمل الجديد.

ويسرنا أن نراكم، سيدي، وأنتم عضو بارز في الائتلاف، تترأسون اللجنة الأولى. ونحن نتطلع إلى العمل معكم في جهودكم لجعل عمل اللجنة أكثر دينامية وفعالية.

اليوم، بعد انقضاء ١٣ عاماً على نهاية الحرب الباردة، لا يزال عدد الأسلحة النووية يصل على عشرات الألوف، سواء كانت موزوعة أو مخزونة، كما نواجه خطر الانتشار. وإذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في التعامل مع الأسلحة النووية كمعزز للأمن، هناك خطر حقيقي من أن تبدأ دول أخرى في التفكير في الأسلحة النووية كمعزز لأمنها. ونواجه أيضاً خطر حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة. لذلك نحن مقتنعون أكثر من أي وقت

أسلحتها النووية، تعترم تحديث أو استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو استخدامات جديدة لها أو مبررات جديدة لوجودها. بل أن البعض تراودهم فكرة أن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم لأغراض وقائية ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أو يعتبرونها وسيلة دفاع محتملة في مواجهة الأسلحة التقليدية. وهذا يتنافى مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ويتنافى مع الاتفاقات المعقودة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ومن الأهمية القصوى التخلي عن هذه الخطط فوراً.

لم يتحقق بعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وما زلنا في انتظار أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة يمكن التحقق من الامتثال لها بفاعلية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وفي ضوء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الوشيك، ينبغي المعالجة الجادة لهذه المسائل ومسائل أخرى. إذ من الضروري جداً امتثال جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وجعل المعاهدة عالمية، ويتوجب على جميع الدول أن تعمل عملاً مشتركاً وفعالاً لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية ومن ثم منع الانتشار الرأسي والأفقي. ويتوجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية الامتثال لالتزاماتها والسير الحثيث على درب نزع السلاح النووي بحسن نية. ويتضمن هذا تنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. لقد أزف الوقت ولم يبق أمامنا سوى بضعة أشهر قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة. والتوقعات الحالية غير مشجعة. دعونا نستخدم

إن معاهدة عدم الانتشار لم تتحقق لها عالميتها حتى الآن. ونحن ندعو الدول الثلاث التي خارج المعاهدة - إسرائيل وباكستان والهند - إلى الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير حائزة لأسلحة نووية. ولا بد لهذه الدول الثلاث من إخضاع منشآتها النووية للنظام الشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدخال البروتوكولين الإضافيين حيز النفاذ. إن استمرار وقوف تلك البلدان الثلاثة خارج المعاهدة يقوض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن. ومن المهم جداً أن تنضم إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير الدول الإحدى عشرة التي يعتبر تصديقها على المعاهدة شرطاً لدخولها حيز النفاذ. ومما يبعث على القلق الشديد أن الولايات المتحدة سحبت تأييدها للمعاهدة وأن الصين تؤخر تصديقها عليها. ونحن نناشد الولايات المتحدة أن تعيد النظر في نهجها ونناشد الصين التعجيل بعملية تصديقها على المعاهدة.

لا تزال هناك آلاف من الأسلحة النووية التي لم تتم إزالتها حتى الآن. ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المعقودة بين روسيا والولايات المتحدة خطوة في الطريق الصحيح لكنها لا تستلزم تدمير تلك الأسلحة وجاءت خالية من أية أحكام للتحقق. وهذه العملية لا يتعذر الرجوع عنها ولا تتسم بالشفافية، وليست بأي حال واسعة الأثر. بما يكفي. إذ ما هو المبرر للإبقاء على الألوف من الأسلحة في كل من الجانبين، والكثير من هذه الأسلحة لا تزال في حالة تأهب قصوى؟ وينبغي، كخطوة أولى إخراج جميع الأسلحة من حالة التأهب فوراً.

وينبغي تقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب والسياسات الأمنية. إذ أن بعض الدول النووية بدلا من إزالة

الشك في أن النظام يتعرض لتحد شديد. إذ أن الكشف عن شبكة أ. ك. خان للانتشار النووي أزاح الستار عن سوق سوداء نووية واسعة الانتشار ومتقدمة جداً. ونحن نرحب بمحادثات الأطراف الستة بصدد مسألة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لكن لم يحرز سوى تقدم ضئيل حتى الآن في وقف برامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. وهناك قلق حقيقي إزاء اتجاه برامج إيران النووية. ويجدوننا الأمل في أن تخفف إيران من هذا القلق بالامتنال لقرار أيلول/سبتمبر الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي وجه تلك التحديات ينبغي ألا يكون هناك شك في الضرورة الملحة لتطبيق نظام ضمانات الوكالة المعزز والبروتوكول الإضافي على نطاق العالم. ونحن وآخرون عديدون نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن البروتوكول الإضافي للوكالة، واتفاق الضمانات الشاملة يمثلان معيار الضمانات الحالي المطلوب من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ودخول البروتوكول الإضافي حيز النفاذ ينبغي أن يكون شرطاً للتزويد بالمواد النووية في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥.

والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في العام القادم سيتولى مهمة وضع جدول الأعمال المستقبلي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. والأحداث التي وقعت مؤخراً أوضحت المخاطرة المتمثلة في قيام بعض الدول بإساءة استخدام أحكام الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لمعاهدة عدم الانتشار للحصول على الأساس التقني لبرنامج للأسلحة النووية. ونحن نؤيد بقوة الحوار الدولي الذي بدأ ينشأ بهدف الحد من انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة. وينبغي أن نكون صرحاء. إننا هنا لسنا بصدد إعادة تفسير، ولكن بصدد ضمان أن تكون أعمال الدول

الوقت المتبقي، بما في ذلك عملنا في اللجنة الأولى، لإحراز بعض التقدم.

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن تهاني الوفد الاسترالي الحارة لكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة. ونحن نتطلع إلى العمل معكم على نحو وثيق على مدى الأسابيع القادمة كما فعلنا في مناسبات عديدة أخرى في الماضي.

هناك اعتراف واسع بأن الأمم المتحدة تحتاج إلى أن تصبح أكثر استجابة للبيئة المعاصرة، ونحن نتطلع إلى الفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام والمعني بالتهديدات والتحديات والتغيير لكي يقدم اقتراحات عملية تعزز من قدرة الأمم المتحدة على مجابهة التحديات الأمنية الجديدة. وترى استراليا أن تعزيز عملية تنشيط اللجنة الأولى، التي بدأت العام الماضي، من الأمور ذات الأولوية. وبغية أن تظل اللجنة الأولى ذات جدوى وتحظى بدعم الدول الأعضاء لا يمكن أن تعمل في فراغ. معزل عن التهديدات والأولويات الراهنة.

واستراليا ملتزمة بالعمل لضمان أن تحقق اللجنة الأولى منافع أمنية ملموسة. واستراليا، بالاشتراك مع تركيا والأرجنتين، ستقدم هذا العام مشروع قرار في اللجنة الأولى بشأن منع النقل غير المشروع لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة والحصول عليها واستخدامها دون إذن. إذ أن الاستخدام غير المرخص لهذه الأنظمة يشكل تهديداً أمنياً متزايداً وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى احتمالات أن يستخدمها إرهابيون ضد الطيران المدني. ونحن نشي على مشروع القرار ويجدوننا الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

إن النظام الذي يستند إلى المعاهدة لدرء انتشار الأسلحة النووية والعمل على إزالتها ضروري للأمن على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. لكن لا ينبغي أن يجالنا

وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

إن الصلة بين أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية صلة معروفة على نطاق واسع. إذ أن انتشار القذائف التسيارية يزعزع الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ويحد من فرص التقدم صوب نزع السلاح النووي. واستراليا تنوق إلى رؤية مدونة لاهاي للسلوك وقد أصبحت راسخة تماما بوصفها تديرا شاملا وناجحا من تدابير بناء الثقة يساعد على منع انتشار القذائف التسيارية.

إن الكشف عن شبكة أ. ك. خان للانتشار النووي أظهرت بوضوح صارخ الأهمية الحيوية للضوابط الوطنية الفعالة على إنتاج وتصدير التكنولوجيا والمواد والخبرة الفنية الحساسة والتنسيق الدولي في تطبيق القوانين الوطنية. وترى استراليا أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) استجابة مناسبة للخطر الكبير الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل وانتشار القذائف، بما في ذلك خطر حصول أطراف فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ونحن نحث جميع الدول على العمل بسرعة وعزم تنفيذ ذلك القرار التاريخي.

إن تكديس ونشر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها أمور ظلت تسهم في انتهاك القانون والنظام في مناطق عديدة من العالم. ومن أولويات استراليا أن تساعد بلدان الإقليم على تعزيز رقابتها على الأسلحة الصغيرة وتعزيز قدراتها على الإنفاذ. ولقد سرنا أن نترعى، مع اليابان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، حلقة العمل المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في فيجي في آب/أغسطس من هذا العام. ونحن نعمل على استكشاف

الأطراف في المعاهدة مطابقة لمقصد المعاهدة والمعيار العالمي لعدم الانتشار.

ونحن، كالأخرين، نرى أن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي أمر حيوي لاستمرار القوة السياسية لمعاهدة عدم الانتشار وحيويتها. ونحن لا نشاطر في الرأي القائل بأن التحسينات في نظام عدم الانتشار ينبغي أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم في ميدان نزع السلاح النووي. إن هذا النهج يعرض للخطر المنفعة الأمنية الضرورية التي تستمدتها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وهي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من معرفة أن الدول الأخرى غير الحائزة لأسلحة نووية ليست منهمكة في برامج للأسلحة النووية.

ومما يثير خيبة الأمل أن تبدأ دورة اللجنة الأولى وتنتهي دون إحراز تقدم بشأن ذلك المطمح الذي يراودنا على نطاق واسع إلى التفاوض لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتعتقد استراليا اعتقادا راسخا بأنه لكي تصبح هذه المعاهدة موثوقا بها وفعالة، ينبغي أن تحتوي على تدابير تحقق مناسبة. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء بشأن سبل ضمان التحقق الفعال من الامتثال للمعاهدة. وريثما يتم التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، نحث جميع الدول المعنية على تطبيق وقف طوعي على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

واستراليا ملتزمة بالجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. ونعترزم، بمشاركة إندونيسيا، استضافة حلقة العمل الإقليمية بشأن التنفيذ الوطني لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج

السيد دي ريبيرو (بيرو) (تكلم بالأسبانية):
أهنتكم، سيدي، بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ويسرنى أياً سرور أن أرى دبلوماسياً متميزاً وصديقاً، هو السفير ألفونسو دي ألبا سفير المكسيك، يترأس أعمال هذه الدورة. ونظراً لصفاتكم المهنية لا يخالجي شك في أنكم ستنجحون في مهمتكم. كما أود أن أهنئ سائر أعضاء المكتب.

إن بيرو تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلت به البرازيل نيابة عن مجموعة ريو. ولهذا السبب، وتوخياً للائتمان الدقيق للإجراء الجديد التي اقترحه الرئيس، سأدلي ببيان مختصر جداً.

لن أسرد القائمة التقليدية الطويلة من الشكاوى، وإن كان لها ما يبررها، من التأخير في المبادرات والمفاوضات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. بل على النقيض من ذلك، أود أن أتناول بالشرح إنجازاً إيجابياً في ميدان نزع السلاح في منطقة الأنديز. إن جماعة دول الأنديز المؤلف من إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا توصل إلى أكثر الالتزامات تقدماً بخصوص الحد من الأسلحة التقليدية وتحديدها وتحقيق الشفافية بشأنها، بما في ذلك تدابير بناء الثقة والتحقق. وتلك الالتزامات أدرجت في صك دولي أطلق عليه اسم التزام ليما. كما أود أن أعلن أن جماعة دول الأنديز اعتمدت قراره ٥٥٢، الذي أنشأ خطة الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وذلك القرار أول صك دون إقليمي يعتمد امتثالاً لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١.

وجميع التعهدات التي اعتمدها منطقة الأنديز دون الإقليمية بلغت ذروتها في إعلان سان فرانسيسكو دي كويتو بشأن إنشاء وتطوير منطقة السلام في الأنديز، الذي اعتمده رؤساء منطقة جماعة دول الأنديز في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

فرص جديدة للعمل مع بلدان الإقليم لتعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة.

وسعيّاً لإيجاد عالم خال من الألغام الأرضية، ما زالت استراليا تعمل على تشجيع الانضمام العالمي لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. واستراليا تدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تلتزم، وريثما يتم ذلك، التزاماً واضحاً بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد.

لقد أتت السنة الماضية بتحديات أمنية كبيرة، بيد أنها شهدت أيضاً بعض التطورات المشجعة، وسيكون من الخطأ عدم الإشارة إليها. إن قرار ليبيا الجدير بالترحيب الحار أن تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل دلت على أنه يمكن التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل سلمياً عن طريق العمل الواضح بوسائل تفضي إلى تحسين أمن الدولة في المستقبل. والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي وضعت لكي تعيق الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل والقذائف المتصلة بها تطورت بسرعة لكي تصبح عامل تعزيز قيماً ومتمماً مفيداً لمعاهدات أسلحة الدمار الشامل. وقد عبرت حتى الآن بلدان عديدة فاق عددها الستين عن تأييدها لمبادرة الأمن من الانتشار.

وإذ نزاول أعمالنا في الأسابيع القادمة، ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن القرارات والمناقشات ليست هدفاً في ذاتها. ويتعين علينا أن نبحث عن وسائل لتقليل الوقت الذي ننفقه في الشكليات غير المثمرة حتى يمكن توجيه المزيد من الوقت للمجالات التي يمكننا فيها أن نحقق إنجازاً ذا قيمة حقيقية. ويتطلع وفد استراليا إلى العمل البناء معكم، سيدي الرئيس، ومع سائر الوفود للوصول إلى تدابير عملية لمواجهة الأخطار الناشئة والحالية على الأمن الدولي.

وباستمرار الدور الممنوح للأسلحة النووية في السياسات الأمنية والتركيز فقط على عدم الانتشار واستبعاد تدابير نزع السلاح الأخرى والاتجاه إلى عدم النظر في المسألة إلا في سياق الإرهاب.

وتلك الشواغل تتطلب بذل جهود متضافرة في ظل رعاية متعددة الأطراف، وهذه الجهود هي مفتاح الحلول الدائمة والمشروعة الوحيدة. وهذا النهج ليس خياراً نختاره بل ضرورة لإنعاش جهودنا لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ودرء المزيد من التآكل في الأنظمة المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. لكننا نواجه سبلاً محدودة وآليات منتقاة لتناول مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

فيما يتصل بنظام عدم الانتشار، على الرغم من الآمال العريضة، عجزت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في دورتها الثالثة في شهر نيسان/أبريل الماضي، عن الاتفاق على جدول أعمال مؤقت وتوصيات، طبقاً لولايتها. وفي هذا الصدد، ما فتئت إندونيسيا تؤيد تأييداً نشطاً الجهود الرامية إلى تعزيز مصداقية معاهدة عدم الانتشار. ويتيح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ الفرصة للتناول الفعال للدعائم الثلاث للمعاهدة ألا وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وما زال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر إلى حيز النفاذ، بمشاركة جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، يستعصي علينا. ويساورنا الخوف من أن يؤدي استمرار التأخير في تحقيق ذلك الهدف إلى استئناف التجارب. والإعلان الختامي، المعتمد في المؤتمر الثالث المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل إلى حيز النفاذ، المعقود

وتضم هذه المنطقة الأراضي والحيز الفضائي والمياه الإقليمية لإكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وفنزويلا، وكولومبيا.

واستناداً إلى هذه التطورات دون الإقليمية للحد من الأسلحة وتحديدها وتوفير الشفافية بشأنها وتدابير بناء الثقة والتحقق، أعبر عن أمني في مفاوضات مثمرة في عام ٢٠٠٥ وخاصة بشأن تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبشأن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أمل أن نتوصل في العام المقبل إلى اتفاق بشأن بنود جدول الأعمال التي ستغطيها هيئة نزع السلاح حتى سنة ٢٠٠٨.

أخيراً، إن وفدي على استعداد لتأييد أي اقتراح من شأنه تحسين أساليب عملنا، على أساس أنها ستعزز تنفيذ القرارات التي نتخذها هنا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع

في وقت تقف فيه الأنظمة المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في مفترق طرق. وقد أظهرت أحداث العام الماضي أن النظام المتعدد الأطراف يعاني ضغوطاً متزايدة وجعلت من الواضح أنه يلزم على وجه السرعة اتخاذ تدابير ملموسة لصونه ودعمه في خضم أخطار عديدة مستمرة. كما نواجه أخطاراً أمنية لا عهد لنا بها من قبل أصبحت تشغل جميع الدول الأعضاء. وما فتئنا نشعر بالقلق إزاء التحديات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل والنقل السري للتكنولوجيات والمواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، وعسكرة الفضاء الخارجي والتهديد الذي يشكله حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، زادت حدة المخاوف المتصلة بتزع السلاح النووي جراء تأكيد المذاهب الاستراتيجية من جديد

في العام الماضي، حدد التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. وإندونيسيا وسائر الموقعين على المعاهدة يحدوهم الأمل في أن يحدونا الأمل في أن تستمر حالات الوقف الطوعي بغية السعي حثيثاً إلى إيجاد تعهد ملزم قانوناً ودائم لوضع حد للتجارب النووية بجميع جوانبها.

وعلى الرغم من التأخير والصعاب في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، نجد أن الدول ملتزمة بقوة بتدمير ترساناتها في غضون الإطار الزمني المحدد في الاتفاقية. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن آلية التحقق تطبق بطريقة منصفة دون إعاقة التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي للدول الأطراف في الاتفاقية.

وفيما يتصل بالأسلحة البيولوجية، نلاحظ بشعور من خيبة الأمل عدم نجاح الجهود الرامية إلى صوغ تدابير لمنع الهجمات البيولوجية أو السمية المتعمدة والسيطرة عليها. لكننا نأمل أن تساعد الاجتماعات السنوية للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة على تعزيز التفاهم المشترك والعمل الفعال والتنفيذ الأفضل للاتفاقية، بينما نقترح من عقد المؤتمر الاستعراضي السادس، المقرر عقده في عام ٢٠٠٦.

وتتواصل التطورات الإيجابية في مساعي نزع السلاح الإقليمي في بعض بقاع العالم. ويسرنا أنه يجري حل الخلافات فيما بين دول الإقليم وبينها وبين الدول الأخرى خارج الإقليم فيما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، مما يرضى الأطراف المعنية. وفيما يتصل بمعاهدة بانكوك لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، تكتسي المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية أهمية كبيرة سعياً لإيجاد حل مرض بشكل متبادل لتحقيق انضمامها إلى البروتوكول ذي الصلة.

وفي مسعى جديد للأمم المتحدة لمعالجة مسألة القذائف، كان من المتوقع من فريق الخبراء الحكوميين المعنى بالقذائف بجميع جوانبها أن يتصدى للشواغل المتصلة بالقذائف ويستكشف طرائق لمكافحة خطر الانتشار وينظر في الحاجة إلى إيجاد نظام يتم التفاوض بشأنه على نحو متعدد الأطراف ويكون عالمياً وشاملاً وشفافاً وغير تمييزي تحت رعاية الأمم المتحدة. ولكن للأسف، بسبب تعقد المسائل التي ينطوي عليها الأمر، لم يتمكن الفريق من تقديم تقريره النهائي.

وقد شجع وفدى عمل فريق الخبراء الحكوميين المعنى بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بهدف تقليل الإنفاق العسكري إلى أدنى مستوى ممكن للوفاء بتعهدات نزع السلاح والتنمية المكرسة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لعام ١٩٨٧ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ونحن نرحب بتوصيات الفريق، بما في ذلك توصياته المتصلة بأهمية ممارسة ضبط النفس في الإنفاق العسكري لتوفير موارد يمكن الانتفاع بها في أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتصل بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجدنا أن الاجتماع الأول للدول الذي يجري كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، المعقود في العام الماضي، يسر تشاطر التقارير الوطنية وأعطى صورة واضحة لالتزام المجتمع الدولي بمحاربة هذا الشر. وفي هذا الصدد، تمتدح إنشاء وعمل

قدمه ممثلو الجزائر، وبلجيكا، والسويد، وشيلي، وكولومبيا - المعروف باسم اقتراح السفراء الخمسة - لا يزال المؤتمر عاجزاً عن كسر المأزق والموافقة على برنامج العمل. وهذا الجمود المطول عرض لمرض أكثر عمقاً فيما يتصل بدور التعددية في تناول مسائل نزع السلاح.

ومما يزيد من الشعور بالفزع وخيبة الأمل تلك الشكوك المثارة حول دور وأداء اللجنة الأولى بوصفها جزءاً لا يتجزأ من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد بات من المعروف الآن على نطاق واسع أنه ينبغي إجراء تحسينات على أساليب عمل اللجنة الأولى من أجل تسهيل مساعي المجتمع الدولي في تناول هذه المسائل.

من نافلة القول أنه لا يمكن تحقيق الأمن الدائم إلا بتحقيق نزع السلاح. ولا يسع آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تسمح بأن يظل جدول أعمالها معطلاً. وينبغي تنشيط جدول أعمالنا لنزع السلاح على وجه السرعة وإيلاء أعلى الأولوية لإزالة الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

لكننا نرى أن أي تغيير في جدول أعمال نزع السلاح وآلية نزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى بوصفها هيئة تابعة للجمعية العامة، ينبغي إجراؤه في سياق دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، يتسنى فيها لجميع الدول المشاركة الفعالة على قدم المساواة. ومن ثم نحن نرى أن الدعوة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح سيكون حدثاً ضرورياً يجيء في أوانه لمناقشة الأخطار الحالية والجديدة التي تواجه الأمن العالمي، ولإجراء استعراض لجدول أعمال نزع السلاح الحالي وآلية نزع السلاح على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وهكذا، عن طريق عقد دورة الجمعية

الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن صك دولي يمكن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما نتطلع إلى الاجتماع الثاني، الذي يعقد كل سنتين، المقرر عقده في سنة ٢٠٠٥.

ويتواصل تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيث تخلت بلدان عديدة عن إنتاجها. وتم تدمير الكثير من الألغام التي كانت مكدسة في الترسانات وقد سجلت مساعي العمل الإنساني لمكافحة الألغام زيادة كبيرة في مناطق عديدة من العالم. والمؤتمر الاستعراضي الأول الوشيك المقرر عقده في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر سيتيح الفرصة لإعادة تقييم منجزاتنا وتكثيف جهودنا من أجل تعبئة الموارد التي تؤدي في نهاية المطاف إلى عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تناقص الالتزام بالاتفاقات المتعددة الأطراف والتعاون المتعدد الأطراف. ويجري تقويض أهمية التعددية بوصفها المبدأ الأساسي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويجري إضعاف آلية نزع السلاح، الأمر الذي يعجل بحدوث أزمة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. وهيئة نزع السلاح تجدد نفسها في مأزق وقد منعت من تقديم مقترحات هامة بشأن نزع السلاح النووي والأسلحة التقليدية حسب الولاية المناطة بها. بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢. وهذا الموقف المؤسف قد تكرر مرة أخرى هذا العام، عندما لم يتسن عقد الدورة المضمونية للهيئة بسبب استمرار وجود خلافات فيما بين الدول الأعضاء بشأن تحديد بنود أعمالها.

وما فتئ مؤتمر نزع السلاح، للسنة الثامنة على التوالي، يعاني من الشلل. وعلى الرغم من المشاورات المكثفة والاقتراحات والمبادرات الإيجابية، من قبيل الاقتراح الذي

وجماعي. بمعنى أن فعاليته تعتمد على قدرة جميع الدول الأعضاء على احترام التزاماتها والوفاء بها. وما فتئنا نرى أن أفضل السبل لمعالجة الأخطار الأمنية المعاصرة تتمثل في التعاون المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون. والاتفاقات الملزمة قانونا المقترنة بأحكام تحقق فعالة توفر لنا درجة عالية من الضمان بأن أي عدم امتثال سيُكشف، تظل في تقديرنا الوسيلة المفضلة لتدعيم منجزاتنا في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتعبيرا عن الأهمية التي نوليها للتحقق سنقترح خلال هذه الدورة للجنة الأولى إنشاء فريق خبراء حكوميين، في عام ٢٠٠٦، للنظر والإفادة في العام نفسه بشأن مسألة التحقق بجميع جوانبه، ومبادئ التحقق الستة عشر ودور الأمم المتحدة الواجب فيها. ونعتقد أن المجتمع الدولي يمكن أن يستفيد من النتائج التي يخلص إليها الخبراء، ونأمل أن تفيد هذه النتائج في تحديد الخطوات العملية لتعزيز دور التحقق لدى اضطلاعنا بعملنا.

إن جدول أعمال نزع السلاح في العام القادم جدول حافل، ونحن ندرك الأهمية الواسعة للأحداث المقبلة بالنسبة لموضوع عمل هذه اللجنة - مثل مؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، وهو أول مؤتمر استعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠٠٥؛ واجتماع الدول الذي يُعقد كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بمجهود الإصلاح الجارية لإعطاء أهمية أكبر لعمل اللجنة الأولى بجعل نتائجها أكثر انسجاما مع أهداف المعاهدات الرئيسية في مجال نزع السلاح والأنشطة التي تجري عملا بها،

العامية الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، كما هو الحال في أي دورة استثنائية للجمعية العامة، يتسنى إدراك جدوى دبلوماسية نزع السلاح وتعزيز دور النظام التعددي القائم على الحل التوافقي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): انتهت قائمة المتكلمين لهذه الجلسة لكن تبعا للتوصية بالاحتفاظ بقائمة متجددة حتى يتسنى لنا استخدام وقتنا على نحو فعال سأعطي الكلمة الآن للمتكلمين التاليين على قائمتي. وقد تشاورت معهما مسبقا ووافقا على الكلام قبل الوقت المقرر، وإنني أشكر وفدي كندا واليابان على تعاونهما في هذا الصدد.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن كندا تقدر أهمية هذا الاجتماع للمشاركين في دبلوماسية نزع السلاح والأمن الخاصة بدولهم، باعتباره تعبيراً عن الاهتمام والالتزام العالميين بضمان تحقيق عالم يسوده السلم والأمن. ونحن ندرك أن هناك أخطارا كبيرة تتهدد هذا الهدف ولها القدرة في بعض الحالات على أن تدمر، بين عشية وضحاها، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت على مدى عقود، ناهيك عن القدرة على إفناء أعداد هائلة من البشر. لقد خطونا، نحن المجتمع الدولي، خطوات واسعة في وضع معايير مشتركة للسلوك وللقضاء الكامل على فئات كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وأبرمنا حظرين شاملين على الأسلحة البيولوجية والكيميائية، واعتمدنا بروتوكولا جديدا بشأن المخلفات الحربية المتفجرة لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وما فتئنا نعمل تدريجيا من أجل تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف، وهي أقوى أسلحة الدمار الشامل العشوائي.

إن كلا من عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عمل معقد وجماعي. معقد في موضوعه وتشعباته،

مرة أخرى ذلك النوع من القيمة المضافة التي تضمن المكان المتميز للجنة الأولى في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح.

السيد مين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): قررت الكلام قبل الوقت الذي كان مقررا، بروح من التعاون مع إصلاح الأمم المتحدة. وللأسف إن النص المطبوع لبياني غير جاهز وسيوزع غدا وعندئذ ستتاح الفرصة للوفود لقراءته.

أود في البداية أن أهنئكم، سعادة السفير دي ألبا، بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإني لعلّي ثقة بأن خبرتكم الواسعة وقيادتكم القديرة ستكونان هاديا لنا في هذه الدورة، وأؤكد لكم أنكم ستحظون بالدعم الكامل من وفدي وأنتم تظلمون بمهمتكم الهامة.

تجتمع اللجنة هذا العام في ظل أوقات صعبة. إذ يواجه المجتمع الدولي تحديات خطيرة في مجالات الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار. والمسائل المعروضة علينا تشمل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وزيادة خطر الإرهاب الدولي وخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، وانتشار التكنولوجيا النووية عن طريق شبكات الانتشار النووي السرية الشاسعة للسيد أ. ك. خان، ومشاكل امتثال فرادى البلدان، من قبيل البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويشهد المجتمع الدولي أيضا، على الرغم من هذه التحديات، بعض التقدم في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الأمثلة على ذلك قرار ليبيا بالتخلي عن جميع برامجها لأسلحة الدمار الشامل، وإعادة تأكيد الولايات المتحدة على تأييدها لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتزايد المطرد في عدد البلدان التي صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وزيادة عدد البلدان التي وقعت على البروتوكولين الإضافيين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك زيادة عدد البلدان التي دخل فيها هذان البروتوكولان حيز النفاذ، واعتماد قرار مجلس الأمن

وكذلك مع غيرها من الأعمال الجارية. وإن الطبيعة الشاملة لعضوية اللجنة الأولى تعطي مركزا فريدا لمناقشتها وقرارها. ويتعين علينا استخلاص أكبر فائدة من دورتها السنوية.

وفي هذا السياق، نحن نؤيد، فعلا وقولا، الرغبة في قصر المناقشة العامة على الأسبوع الأول من الدورة، وتكريس الوقت الذي يوفره نتيجة ذلك لمناقشة موضوعات محددة في المناقشة المواضيعية، ونأمل أن يتسنى للوفود إجراء مناقشة منظمة تتناول جوهر المواضيع الرئيسية المتصلة بتزع السلاح والمعروضة على اللجنة، وبذلك تساعدنا على الانتقال من الكلام الفردي "المونولوج" إلى الحوار "الديالوج". إذ أن تبادل الآراء المركز بشأن مسائل من قبيل الفضاء الخارجي، والتحقق والامتثال، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وحالة التقدم في نزع السلاح، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتثقيف في مجال نزع السلاح، يمكن أن يجعل الإجراءات التي تتخذها اللجنة بعد ذلك، في صورة مشاريع قرارات ومشاريع مقررات، مستنيرة.

ونحن نرحب أيضا بزيادة التفاعل في هذه الدورات وإدراج متكلمين لبدء الجلسات من بين الممثلين البارزين، أو الخبراء التابعين للمنظمات المعنية. وفي رأينا أن النظر المنطقي المعتمد على فكر متميز يمكن أن يثمر نتائج هامة فيما يتصل بالسياسة العامة ويساعد اللجنة على النظر في مبادرات استشرافية، وهو أمر لا يمكن الحصول عليه، بالضرورة، من الإعداد المتسم بالإسراف في التمسك بالشكليات عادة لمشاريع قرارات اللجنة.

ووفد كندا مستعد للإسهام إسهاما فعالا وجادا في هذه المناقشة المنشطة، ونحن نحث الوفود الأخرى على الإعراب عن وجهات نظرها بشأن المسائل التي توليها أهمية. وعلى هذا النحو في اعتقادنا يمكن لمداورات اللجنة أن تولد

التطورات الأخيرة ويطرح تدابير عملية لإزالة الأسلحة النووية. وعن طريق مشروع القرار، نود مرة أخرى أن ندعو جميع البلدان النووية إلى المضي خطوة إلى الأمام صوب تحقيق ذلك الهدف. وتنطلع إلى اعتماده بتأييد من الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء.

إن أكثر السبل واقعية وفاعلية لمعالجة المشاكل المتنوعة التي يجابهها المجتمع الدولي في الوقت الراهن يتمثل في تعزيز الأنظمة الحالية وتحقيق عالميتها وتنفيذها تنفيذا كاملا. وترى اليابان أن الأطر الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقيات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكولين الإضافيين لوكالة الطاقة الذرية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ذات أهمية قصوى بوصفها أساس الجهود الدولية لترع السلاح وعدم الانتشار. وستقدم المزيد من الشرح لوجهة نظر اليابان الأساسية وما يتبعها من تدابير محددة في هذا الصدد أثناء المناقشة المواضيعية.

وفضلا عن العمل بشأن مسألة أسلحة الدمار الشامل، يتعين على المجتمع الدولي، على سبيل الأولوية، اتخاذ تدابير لمواجهة مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في هذين المجالين، لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. واليابان، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا وكولومبيا، تعمل لتقديم مشروع قرار بشأن هذا البند، وتأمل أن يعتمد بتوافق الآراء. والتثقيف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ضروري أيضا لإحراز تقدم في هذين المجالين. وستعرض اليابان وجهات نظرها بشأن هذه الموضوعات أثناء المناقشة المواضيعية.

وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تحقق الاستفادة القصوى من محفل الأمن ونزع السلاح هذا وأن تعمل على

(2004) 1540 بشأن عدم الانتشار، والتقدم المحرز في سياق مبادرة الأمن من الانتشار وجهود عدم الانتشار المعززة في المنطقة الآسيوية. كذلك أحرز تقدم في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وينبغي أن نعمل معا لإيجاد حلول للمشاكل المعروضة علينا، وكذلك لإحراز المزيد من التقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. والمؤتمر الاستعراضي القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من المقرر أن يبدأ بعد ما يزيد قليلا على ستة أشهر، مما يعطي أهمية كبيرة لعمل اللجنة الأولى في هذه الدورة. إذ تتيح دورة اللجنة فرصة هامة لصون وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار في الوقت الذي تتعرض فيه استمراريتها للاختبار في مواجهة تحديات شتى. والاحتتام الناجح لعملائنا هنا سيساعد كثيرا على نجاح المؤتمر الاستعراضي في العام القادم.

وحتى تفي اللجنة الأولى بمهمتها وتستجيب بصورة كافية للبيئة الأمنية الدولية المتغيرة، يصبح تعزيز أداء اللجنة مهمة ملحة. وكان قرار الجمعية العامة ٤١/٥٨، الذي قدمته الولايات المتحدة في السنة الماضية بعنوان "تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى"، خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد. وفي هذه الدورة للجنة الأولى، يتوجب علينا أن نخطو بمناقشة العام الماضي خطوة إلى الأمام صوب التنفيذ. واليابان ملتزمة بإصلاح اللجنة الأولى وعلى استعداد للعمل على نحو وثيق مع الرئيس. ومؤخرا قدمت اليابان للأمين العام آراءها بشأن الإصلاح وفقا للقرار ٤١/٥٨، وسنشرح موقفنا بتفصيل أثناء المناقشة المواضيعية.

ما فتئت اليابان تبذل جهودا دبلوماسية نشطة من أجل تحقيق عالم سلمي وآمن خال من الأسلحة النووية في أبكر وقت ممكن. واليابان ستقدم مرة أخرى هذا العام مشروع قرار بعنوان "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" يعبر عن

مناقشتنا التفاعلية. وفي هذا الصدد، آمل أن نخصص جلستين كحد أقصى للمناقشة العامة في الأسبوع المقبل.

وأود أيضا أن أذكر الأعضاء بأننا يجب أن نتقيد بالمواعيد. ولن تكون هذه مسألة كبيرة إذا ظللنا في إطار الهامش المتفق عليه وهو ما لا يزيد عن ١٥ دقيقة. وأعتقد أن السماح بالتأخير ٥ دقائق أو ١٠ ينبغي أن يكون كافيا. وكما فعلت صباح اليوم، سأفتح جلساتنا في إطار هامش الـ ١٥ دقيقة حالما يتوفر النصاب القانوني.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

تعزير أداؤه، وأن تثبت للمجتمع الدولي أن النظام المتعدد الأطراف لترع السلاح والأمن يؤدي دوره بفعالية وكفاءة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى أشكر ممثلي كندا واليابان على مرونتهما.

تنظيم العمل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أذكركم بأنني لا أعتزم عقد جلسات اللجنة دون وجود حد أدنى من المتكلمين. استمعنا اليوم إلى ١٥ بيانا، بما في ذلك بيان أدلى به الرئيس. ولكن بالرغم من المرونة التي أبديت بصدد جدول تصريف أعمالنا، ما زال لدينا ٣٠ دقيقة لن نتمكن من استعمالها. وستصبح الحالة أكثر صعوبة إذا ما عقدنا جلسة الغد، على سبيل المثال، حيث لا يوجد سوى ستة متكلمين مدرجين في القائمة، أو إذا عقدنا جلسة بعد غد حيث لا يوجد سوى أربعة متكلمين.

وأكرر القول بأنني أعتزم اتباع قائمة المتكلمين المتجددة، والوفود التي من المقرر أن تتكلم الأربعاء والخميس ينبغي أن تكون مستعدة لتقديم عروضها غدا، الثلاثاء. وإذا كان لديها سبب وجيه يبرر عدم استطاعتها الكلام ينبغي أن تبلغنا حتى يتسنى لنا إجراء التعديلات اللازمة بما يتمشى واحتياجات كل وفد. ويتعاون الوفود والمرونة في تفسير توصيات الرئيس بشأن تحقيق الاستفادة المثلى من وقتنا، أعتقد أننا سنستطيع استعمال الموارد المتاحة بطريقة أكثر كفاءة.

أود أن أذكر الأعضاء أيضا بأن قائمة المتكلمين ستقفل الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠، وعندئذ سنحتاج أيضا إلى معرفة عدد الجلسات المطلوب عقدها لاحتتام المناقشة العامة في الأسبوع القادم. وفي المذكرة التي وزعتها قبل بضعة أيام، قلت إنني أعتزم تقصير المناقشة العامة إلى أقصى حد في الأسبوع الثاني، حتى يتسنى لنا أن نبدأ